جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

أثر الصادرات والواردات على التنمية الاقتصادية في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2020

من إعداد الطالب: مزي بوعلام

تحت إشراف: د. أويابة صالح

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2022/06/09

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د/ دحو سليمان	أستاذ	جامعة غرداية	رئيسا
د/ أويابة صالح	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
د/ الشيخ صالح أبو القاسم	أستاذ محاضر "ب"	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

أثر الصادرات والواردات على التنمية الاقتصادية في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2020

من إعداد الطالب: مزي بوعلام

تحت إشراف: د. أويابة صالح

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2022/06/09

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د/ دحو سليمان	أستاذ	جامعة غرداية	رئيسا
د/ أويابة صالح	أستاذ محاضر "أ"	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
د/ الشيخ صالح أبو القاسم	أستاذ محاضر "ب"	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

الإهداء:

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله

إلى أغلى ما في الوجود أمي الغالية رعاها الله

إلى أخي علي وزوجته وولديه محمد وأنفال

إلى أختي ليلى وزوجها عبد السلام والأولاد محمد وعصام وتقية

إلى الاخوة موسى وخديجة

إلى ابن العم رابح ورفيق الدراسة عبد القادر

إلى كل من سهل درب العلم لسالكيه

إلى معلمي وكل أساتذتي ومن كان لهم الفضل في تعليمي

إلى جميع الأصدقاء والزملاء وكل من مد يد العون لي

بوعلام

شكر وعرفان:

الحمد لله الذي بيده مفاتيح الغيب وإليه منتهى كل عمل وغاية

الحمد لله الذي منحنا العلم وأجراه على أيدي علماء أجلاء

والصلاة والسلام على أشرف خلق الله وأستاذ الأمة جمعاء

على إثر إنجاز هذه المذكرة أتوجه بالشكر الجزيل إلى الله عز وجل أولا

وأخص بالشكر والامتنان الأستاذ المشرف: الدكتور أويابة صالح

كما أخص بالذكر أساتذة لجنة المناقشة: د . دحو سليمان، د . الشيخ صالح أبو القاسم

وكافة موظفي إدارة جامعة غرداية والأساتذة الذين يسعون جاهدين من أجل رفع المستوى العلمي

إلى كل من قدم يد العون من قريب أو بعيد

ولله الحمد من قبل ومن بعد على نعمه وأفضاله

بوعلام

ملخص:

عالجت الدراسة العلاقة بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات والتنمية الاقتصادية في الجزائر، باستخدام سلاسل زمنية تغطي الفترة الممتدة بين 1970 إلى 2020، بهدف استخراج العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين التنمية الاقتصادية معبرا عنها بنصيب الفرد من الناتج المحلي وكل من الصادرات والواردات، حيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وقد أشارت النتائج التجريبية إلى وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين الصادرات والواردات من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، في حين توجد علاقة طردية قصيرة الأجل بين الصادرات والتنمية الاقتصادية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الصادرات، الواردات، التنمية الاقتصادية، نموذج اختبار الحدود (ARDL).

Abstract:

The study dealt with the relationship between exports and imports of goods and services and economic development in Algeria, using time series covering the period between 1970 and 2020, and with the aim of extracting the long- and short-term relationship between economic development expressed as per capita GDP and both exports and imports, the autoregressive gaps model was used distributed time (ARDL) The experimental results indicated that there is a positive long-term relationship between exports and imports on the one hand and economic development on the other hand, while there is a positive short-term relationship between exports and economic development in Algeria.

Keywords: Export, Import, Economic development, Bond Testing Approach (ARDL).

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
الاهداء	**IV**
الشكر	**IV**
ملخص	**IV**
فهرس المحتويات	**IV**
قائمة الجداول	**IV**
قائمة الأشكال البيانية	**IV**
قائمة الاختصارات والرموز	**IV**
قائمة الملاحق	**IV**
المقدمة	أ
الفصل الأول: أثر الصادرات والواردات على التنمية الاقتصادية	**1**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية	**3**
المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية وأهم نظرياتها	**3**
الفرع الأول: مفاهيم متعلقة بالتجارة الخارجية	**3**
الفرع الثاني: أهم نظريات التجارة الخارجية	**7**
المطلب الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية	**13**
الفرع الأول: مفاهيم متعلقة بالتنمية الاقتصادية	**14**
المطلب الثالث: العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية	**19**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	**24**
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	**24**
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	**26**
المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	**28**
خلاصة الفصل	**34**
الفصل الثاني: أثر الصادرات والواردات على التنمية الاقتصادية في الجزائر (1970-2020) دراسة قياسية	**35**

تمهيد	**35**
المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر	**36**
المطلب الأول: التجارة الخارجية بين الاحتكار والتحرير	**36**
المطلب الثاني: التجارة الخارجية في ظل المخططات التنموية	**40**
المبحث الثاني: قياس أثر الصادرات والواردات على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2020)	**50**
المطلب الأول: تطور كل من الواردات والصادرات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة	**50**
الفرع الأول: تطور الواردات والصادرات	**50**
الفرع الثاني: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	**52**
المطلب الثاني: تقدير وتحليل النتائج	**53**
الفرع الأول: الطريقة والأدوات	**53**
الفرع الثاني: النتائج ومناقشتها	**56**
الفرع الثالث: اختبار الفرضيات	**69**
خلاصة الفصل	**70**
الخاتمة	**71**
المصادر والمراجع	**76**
الملاحق	**80**

قائمة الجداول والأشكال والاختصارات والملاحق:

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-1)	نظرية القيم الدولية	10
(02-1)	اختبار "ليونيتيف"	11
(03-1)	بعض النماذج والدراسات التي تناولت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي	21
(01-2)	توزيع مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 على القطاعات	41
(02-2)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2004	42
(03-2)	توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 على القطاعات	43
(04-2)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005-2009	44
(05-2)	توزيع مخصصات البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 على القطاعات	45
(06-2)	تطور نمو الناتج الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة 2010-2014	46
(07-2)	توزيع مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2016	47
(08-2)	اختبار الاستقرارية (السكون) (جذر الوحدة The Unit Root Test)	58
(09-2)	اختبار التكامل المشترك (F-Bounds Test):	60
(10-2)	اختبار الارتباط الذاتي (اختبار مضاعف لاغرانج)	61
(11-2)	اختبار عدم تجانس التباينات	61
(12-2)	اختبار (Ramsey Test)	63
(13-2)	اختبار معامل تصحيح الخطأ	64
(14-2)	فترة الإبطاء	65
(15-2)	اختبار معنوية النموذج ومعامل الارتباط	66
(16-2)	اختبار معنوية معلمات النموذج في الأجل الطويل	66
(17-2)	اختبار معنوية معلمات النموذج في الأجل القصير	68

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(**01–1**)	منحنى دالة الصادرات	**5**
(**02–1**)	منحنى دالة الواردات	**6**
(**01–2**)	تطور الواردات والصادرات الجزائرية خلال الفترة 1970–2020	**50**
(**02–2**)	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1970–2020	**52**
(**03–2**)	اختبار التوزيع الطبيعي	**56**
(**04–2**)	إحصائية (CUSUM)	**62**
(**05–2**)	إحصائية (CUSUMSQ)	**62**

قائمة الاختصارات والرموز:

الاختصار/الرمز	الاسم الكامل	الدلالة
PP	Phillips & Perron	اختبار الاحصائيين فيلبس وبيرون
CUSUM	CUMULATIVE SUM	اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج
ADF	Augmented Dickey-Fuller	اختبار ديكي–فولر المعزز للإحصائيين الأمريكيين ديفيد ديكي وواين فولر
(LM Test)	Lagrange Multiplier Test	اختبار مضاعف لاغرانج
INV	Investment	الاستثمار المحلي (اجمالي تكوين رأس المال)
G	Government spending	الانفاق الحكومي
INF	Inflation	التضخم
EX	Export	الصادرات
OLS	Ordinary Least Squares	طريقة المربعات الصغرى
GDP	Gross Domestic Product	الناتج المحلي الإجمالي
PGDP	Per capita Gross Domestic Product	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
CO	Consumption	نفقات الاستهلاك النهائي للعائلات
ARDL	Auto Regressive Distributed Lag	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة
VECM	Vector Error Correction Model	نموذج تصحيح الخطأ
EM	Import	الواردات

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	سلاسل زمنية خاصة بالمتغيرات المستخدمة في الدراسة خلال الفترة 1970-2020	80
2	تطور الميزان التجاري والتركيبة السلعية للصادرات والواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة (1970-1989)	81
3	تطور الميزان التجاري والتركيبة السلعية للصادرات والواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة (1990-2000)	81
4	تطور الميزان التجاري والتركيبة السلعية للصادرات والواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة (2001-2004)	82
5	تطور الميزان التجاري والتركيبة السلعية للصادرات والواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة (2005-2009)	82

مقدمة:

المقدمة:

مقدمة:

شغلت التجارة الخارجية اهتمام وتفكير الاقتصاديين منذ القدم وتزايد هذا الاهتمام وتوسع من جيل لآخر، ذلك أن التبادل التجاري ضرورة لابد منها، وحقيقة لا يمكن تصور العالم بدونها، فالدول متقدمة كانت أو نامية لا يمكنها الاستقلال باقتصادها عن باقي الدول، وتمثل التجارة همزة الوصل التي تمكنها من الاستفادة من السلع التي لا يمكنها انتاجها، كما أنها تتيح لها فرصة تصريف فوائضها من الإنتاج في الأسواق الخارجية، كما تعتبر التجارة الدولية المرآة العاكسة لاقتصاد كل دولة، وأداة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي بتنويع الأنشطة الصناعية للبلد وخلق القيمة المضافة وجلب الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا وما يترتب عن ذلك من رفع لمستوى المعيشة وزيادة رفاهية المجتمعات.

تضمن الفكر الاقتصادي عبر السنوات الطويلة الماضية والحديثة أفكارا تعكس أهمية التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال ما تؤديه من توزيع الموارد الإنتاجية بين دول العالم على الوجه الذي يكفل الاستخدام الأمثل، وما ينتج عنها من استغلال إمكانات اتساع السوق في تحسين الإنتاج وتطبيق مبدأ المساهمة النسبية وتقسيم العمل الدولي.

استحوذت التنمية الاقتصادية على اهتمام الكثير من الدول، وهو ما يتجلى من خلال تلك الجهود الكبيرة التي تقوم بها لتحقيق برامج التنمية، ومن خلال السياسات الاقتصادية الوطنية الداخلية أو في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية التي تسعى لإقامتها.

أولت الجزائر كغيرها من الدول أهمية بالغة للتجارة الخارجية، وذلك من خلال جملة الإصلاحات التي قامت بها الحكومات المتعاقبة، فقد اعتمدت عدة استراتيجيات تنموية لعبت فيها التجارة الخارجية دورا هاما لما لها من تأثير كبير على مسار التنمية الاقتصادية.

الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث كما يلي:

ما مدى تأثير الصادرات والواردات على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

للإجابة على هذه الإشكالية يجب الإجابة على مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي يمكن طرحها كما يلي:

- هل توجد علاقة معنوية بين التنمية الاقتصادية وكل من الصادرات والواردات في الجزائر؟
- كيف يؤثر كل من الاستثمار المحلي، النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة، نفقات الاستهلاك النهائي للعائلات ومعدل التضخم على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة تم اقتراح فرضيات تكون منطلقا لها نلخصها فيما يلي:

الفرضية رئيسية: يؤدي الفائض في الميزان التجاري للتأثير بشكل طردي على التنمية الاقتصادية في الجزائر؛

الفرضيات الفرعية:

- هناك علاقة طردية بين الصادرات والتنمية الاقتصادية، وعلاقة عكسية بين الواردات والتنمية الاقتصادية في الجزائر؛
- يؤثر كل من الاستثمار المحلي، النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة، نفقات الاستهلاك النهائي للعائلات ومعدل التضخم على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

- الاهتمام بالتجارة الخارجية باعتبارها مرآة لاقتصاديات الدول؛
- محاولة الاطلاع ومعرفة آفاق التنمية الاقتصادية في الجزائر؛
- إمكانية مواصلة البحث في نفس المجال مستقبلا.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى محاولة فهم وتحليل وتفسير علاقة الصادرات والواردات بالتنمية الاقتصادية في الجزائر، وإلى تقديم بعض المقترحات التي تزيد من مساهمة الصادرات والواردات في التنمية الاقتصادية.

أهمية الدراسة: تستمد الدراسة أهميتها من خلال المكانة التي تحظى بها الصادرات والواردات من جهة، والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، وكونهما من أهم القضايا للدول والحكومات ومن المواضيع التي شغلت المفكرين والاقتصاديين.

حدود الدراسة: وتتحدد من جانبين:

- **جانب زماني:** يمتد من سنة 1970 إلى غاية 2020؛
- **جانب مكاني:** تهتم الدراسة بمتغيرات الاقتصاد الجزائري.

منهج وأدوات الدراسة:

لمعالجة الموضوع تم استخدام بعض المناهج التي يتطلبها كل محور من محاور الموضوع، وهي:

- **المنهج الوصفي والتحليلي:** لاستيعاب الجانب النظري ووصف متغيرات الدراسة وتطوراتها؛
- **المنهج القياسي:** يخص أساسا الجانب التطبيقي من الدراسة، وذلك بتحليل الموضوع باستعمال المؤشرات الكمية والأدوات الإحصائية، باتباع أساليب كمية حديثة باستعمال برنامج (EViews.12) وطريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)؛
- **المنهج التاريخي:** وذلك بتتبع التطور التاريخي للاقتصاد الجزائري.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة هي أن موضوع التنمية الاقتصادية موضوع واسع يصعب الإلمام بكامل جوانبه، كما أن المتغيرات التي تؤثر على التنمية الاقتصادية كثيرة، وهناك متغيرات لا يمكن قياسها، كما أن المعطيات الرقمية حول المتغيرات غير متجانسة وتتضارب في بعض الأحيان من مصدر لآخر.

هيكل الدراسة:

تضمنت الدراسة مقدمة يتبعها فصلين أولهما نظري والثاني تطبيقي، ثم خاتمة تتطرق لنتائج الدراسة والتوصيات وآفاق البحث، وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: مراجعة الأدبيات، والذي يعالج الجانب النظري لمتغيرات الدراسة من خلال مبحثين، يتناول الأول الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية وذلك في ثلاثة مطالب يتعلق الأول بالتجارة الخارجية، ويتعلق الثاني بالتنمية الاقتصادية، أما المطلب الثالث فيتناول العلاقة

بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، أما المبحث الثاني فقدد خصص للدراسات السابقة بمطلب أول يتناول بعض الدراسات السابقة باللغة العربية، ومطلب ثاني يتناول بعض الدراسات السابقة باللغة الأجنبية، ومطلب ثالث خصص لمقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة من خلال توضيح أوجه التشابه والاختلاف بينها.

الفصل الثاني: أثر الصادرات والواردات على التنمية الاقتصادية في الجزائر (1970-2020) دراسة قياسية، تم فيه تناول الجانب التطبيقي للدراسة من خلال مبحثين، خصص الأول لواقع التجارة الخارجية في الجزائر في مطلبين، تناول المطلب الأول التجارة الخارجية بين الاحتكار والتحرير، وتناول المطلب الثاني التجارة الخارجية في ظل المخططات التنموية، أما المبحث الثاني فتضمن قياس أثر الصادرات والواردات على التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال مطلب أول تطرق لتطور كل من الواردات والصادرات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، ومطلب ثاني تم فيه تقدير وتحليل النتائج.

أما **الخاتمة** فقد جاءت كخلاصة للدراسة متبوعة ببعض النتائج والتوصيات وآفاق للبحث.

الفصل الأول:

أثر الصادرات والواردات على التنمية الاقتصادية

تمهيد:

لا تستطيع أي دولة في العالم العيش بمعزل عن باقي الدول إذ أنها بحاجة للتخلص من فوائضها الإنتاجية والاستفادة من منتجات الدول الأخرى والتي لا تستطيع انتاجها داخل حدودها، وبهذا فالتبادل التجاري الذي يأخذ صورة التصدير والاستيراد ضرورة ملحة للدول وواقع لا يمكن تصور العالم بدونه، وهو بمثابة الشريان الذي يربط الدول ببعضها البعض. وبهذا تعد التجارة الخارجية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي لأي بلد بالنظر للدور الذي تلعبه في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في الدول، وهي تحتل أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي وحركته في الوقت الحاضر.

في هذا الفصل تطرقنا بشيء من التفصيل للتجارة الخارجية وأهميتها وبعض النظريات المفسرة لها، ثم تناولنا المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والعلاقة التي تربطها بالتجارة الخارجية، ليتم بعدها التطرق لعدد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت الموضوع مع مقارنة بينها وبين الدراسة الحالية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية

تحتل التجارة الخارجية أهمية كبيرة عند الدول والحكومات نظرا لدورها الكبير في توفير النقد الأجنبي الذي يستعمل في دفع عملية التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية وأهم النظريات المتعلقة بها

الفرع الأول: مفاهيم متعلقة بالتجارة الخارجية

نالت التجارة الخارجية اهتماما كبيرا من المفكرين والاقتصاديين في دول العالم وعرفها كل حسب نظرته وتوجهه الفكري، ومن التعاريف نذكر ما يلي:

تعرف على أنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة[1]؛

وتعرف أيضا بأنها "عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول، والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول"[2]؛

كما تعرف بأنها: "عملية تبادل السلع ماديا عبر الحدود السياسية للدولة، إما داخلة إليها وتسمى (الواردات) أو خارجة منها وتسمى (الصادرات)، كما تأخذ أيضا شكل خدمات تؤدى من رعايا دولة إلى رعايا دولة أخرى، وتسمى الخدمات التي تؤدى للغير (الصادرات غير المنظورة) وتسمى الخدمات التي يتم تلقيها من الغير (الواردات غير المنظورة)"[3]؛

[1] السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 8.
[2] عطا الله علي الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 9.
[3] خالد محمد علي محمود، **التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة وآثارها في الفكر الاقتصادي العالمي**، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2019، ص 13.

المفهوم العام للتجارة الخارجية هو أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع، والأفراد، ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة[1]؛

ويطلق الاقتصاديون على المعنى الضيق للتجارة الخارجية مصطلح "التجارة الخارجية" وعلى المعنى الواسع مصطلح "التجارة الدولية". وعلى هذا الأساس يمكن تعريف التجارة الخارجية من زاويتين[2]:

المعنى الضيق: ويشمل: -الصادرات والواردات المنظورة (السلع)؛ -الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات).

المعنى الواسع: ويشمل: -الصادرات والواردات المنظورة (السلع)؛ -الصادرات والواردات غير المنظورة (الخدمات)؛ -الحركة الدولية لرؤوس الأموال؛ -الهجرة الدولية المنظمة.

أولا: الصادرات Export:

"عبارة عن إنفاق الأجانب على سلع وخدمات محلية (تنتج داخل الدولة وترسل للخارج)، وبذلك فهي تؤدي إلى زيادة الدخل أي أنها إضافة إلى تيار الدخل والإنفاق"[3].

"جزء من الناتج الوطني المحلي المباع إلى العالم الخارجي، أي أنها تعتبر جزءا من الطلب على الناتج الوطني، ولأن الصادرات ترتبط بالعوامل الخارجية فإنها تعتبر متغيرا مستقلا، وتكتب دالة الصادرات بالصيغة التالية: $X = X_0 + xY_f$، حيث:

Y_f: يمثل دخل الدولة المستوردة. ويمثل منحنى دالة الصادرات بخط مستقيم أفقي بمعنى أن حجم الناتج أو الدخل الوطني لا يؤثر على الصادرات، بل هي كمية معينة بغض النظر عن مستوى الدخل الوطني"[4]. ويظهر الشكل البياني لدالة الصادرات كما يلي:

[1] جمال جويدان الجمل، **التجارة الخارجية**، مركز الكتاب الأكاديمي، ط 1، عمان، الأردن، 2013، ص 11.
[2] امحمد بن البار، فرحات عباس، **قياس العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986 -2016**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 21، جانفي 2019، ص 69.
[3] محمد عبد الحميد شهاب، **التحليل الاقتصادي الكلي**، المكتبة العربية، 2018، ص 80.
[4] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2005، ص 130.

الشكل (1-01): منحنى دالة الصادرات

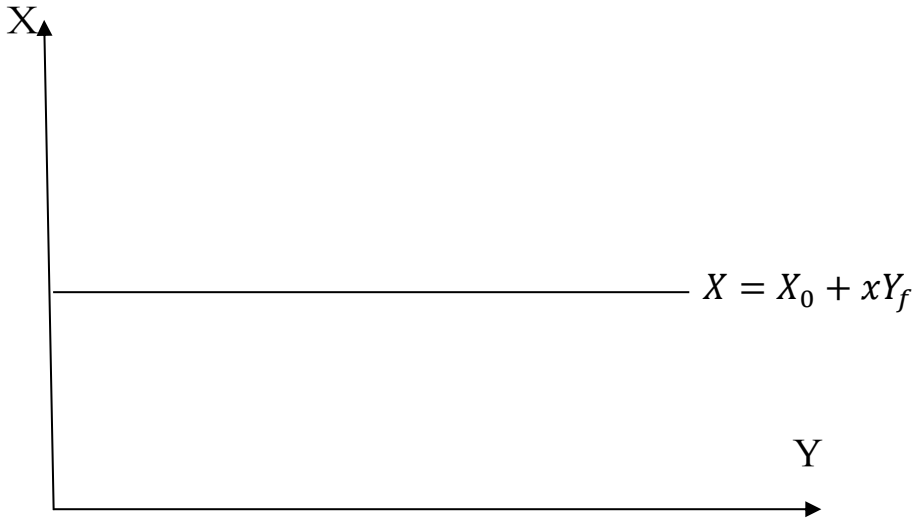

ثانيا: الواردات Import:

"عبارة عن إنفاق مواطن الدولة على سلع وخدمات أجنبية (تنتج في الخارج وترسل للداخل) وتؤدي إلى نقص في الدخل أي أنها تسرب من تيار الدخل والإنفاق"[1].

"تمثل تلك السلع والخدمات المنتجة في الخارج، والتي يتم استيرادها بغية استهلاكها واستخدامها داخل الاقتصاد الوطني. ونرمز لها ب (M)، وبخلاف الصادرات فإن مستوى الواردات يرتبط بمستوى الدخل الوطني، وتكتب دالة الواردات بالصيغة التالية: $M=M0+mY$"[2].

تمثل **الواردات** البضائع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي ولكنها مستهلكة داخل البلد، والواردات بعكس الصادرات ترتبط مع مستوى الدخل الوطني ويمكن التعبير عن العلاقة جبريا بالصيغة التالية: $M=M0+mY$ ويظهر الشكل البياني لدالة الواردات كما يلي[3]:

[1] محمد عبد الحميد شهاب، مرجع سابق، ص 80.
[2] عقبة عبد اللاوي بن أحمد، **تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي**، مطبعة الرمال، الوادي، الجزائر، 2020، ص276.
[3] عمر صخري، مرجع سابق، ص 132.

الشكل (1–02): منحنى دالة الواردات

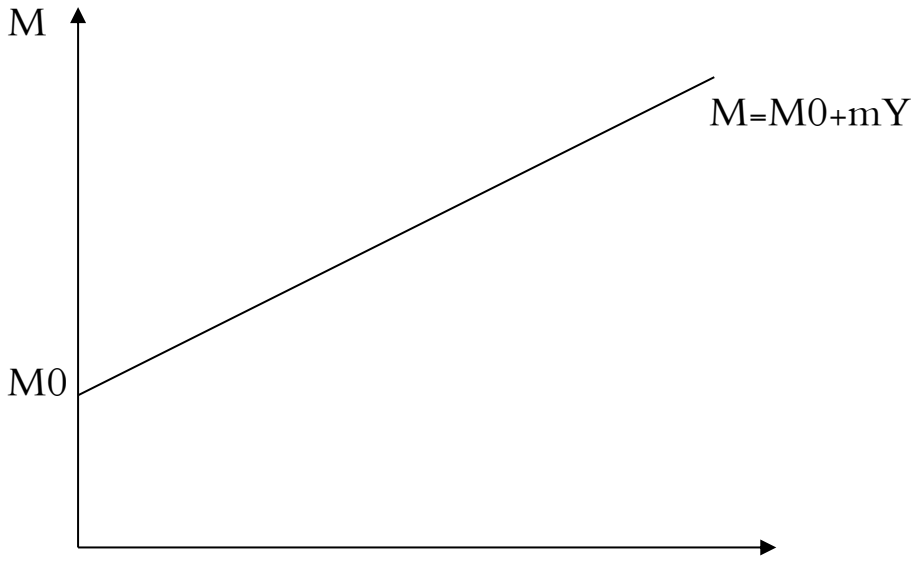

ثالثا: أهمية التجارة الدولية:

تحتل التجارة الخارجية أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المتقدمة من خلال ارتفاع نسبة التجارة الخارجية (تصديرا واستيرادا) إلى الدخل والناتج الوطني، وكذلك من خلال اعتماد جزء هام وأساسي من نشاطاتها على هذه التجارة سواء تعلق الأمر بحصولها على بعض السلع والخدمات التي تحتاجها وتوفير المستلزمات المطلوبة للقيام بنشاطاتها الإنتاجية، أو تصريف فائض السلع والخدمات والتحفيز من خلال ذلك على التوسع في إنتاجها. كما تسهم التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية من خلال نقل التقدم التقني فضلا عن تعزيز الطاقة الاستيرادية لها بتوفير احتياجات التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعرفة الفنية والمهارات البشرية وتشجيع استيراد رأس المال الأجنبي[1].

تبرز أهمية التجارة الخارجية من خلال قدرتها على إيجاد وتوفير ما يلي[2]:

- تحريك وتنمية الأموال وزيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجي؛

[1] امحمد بن البار، **قياس العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970- 2019**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 2، 2021، ص ص 25- 26،
[2] عطا الله علي الزبون، مرجع سابق، ص 17.

- الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها مما يعزز قدرة الدولة من السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية خصوصا عمليات التمويل والاستثمار، وزيادة القدرة الائتمانية للأفراد والمؤسسات؛
- تطوير وتنمية الأنشطة الاقتصادية (الإنتاجية، الاستهلاكية، الخدماتية)، ويتم ذلك من خلال تفعيل الحركة التجارية في تلك المصادر الاقتصادية الناتجة عن عمليات التصدير والاستيراد للسلع (مواد أولية أو مصنعة)؛
- توفير عوائد مالية يمكن استخدامها كمصدر تمويلي للمشاريع التنموية أو الخدمات التي تحتاج إليها الدولة (الإنفاق الجاري)؛
- تعمل التجارة الخارجية من الصادرات والواردات على إيجاد التوازن الاقتصادي الداخلي للدولة؛
- إحداث توازن في ميزان المدفوعات للدولة، فالتجارة الخارجية مصدر لتوليد الأموال التي ترصد لسد ما يترتب على الدولة من واجبات مالية، كما تعمل على التوازن النقدي بين التدفق الحقيقي من السلع والخدمات وبين التدفق النقدي داخل الدولة.
- تتيح التجارة الخارجية لدول العالم إمكانية الحصول على المزيد من السلع والخدمات، وبالتالي المساهمة في زيادة مستوى رفاهية دول العالم[1].

الفرع الثاني: أهم نظريات التجارة الخارجية

حظيت التجارة الخارجية باهتمام المفكرين الاقتصاديين، وتعددت النظريات والرؤى التي حاولت تفسير قيام التبادل التجاري بين الدول، كما تباينت أفكار رواد كل نظرية واختلفت فرضياتها وجاءت كل واحدة منها كرد على التي سبقتها، وفيما يلي بعض النظريات التي جاءت لتفسير قيام التجارة الدولية بين الدول:

أولا: الفكر التجاري

أكد التجاريون أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من المعادن النفيسة (الثروة) للأمة هي التجارة الخارجية، ودعوا إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لتكون في خدمة التجارة الخارجية، ولم تقتصر

[1] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 9.

مطالبتهم على تدخل الدولة في التجارة بل طالبوا بضرورة تدخلها المتكامل في الحياة الاقتصادية لضمان نجاح التجارة وتحقيق هدف جمع الثروة للأمة، كما نادوا بتدخل الدولة لتنظيم العلاقات التجارية مع الدول الأخرى لتجلب التجارة أكبر قدر من المغانم للدولة وللحد من الأضرار والخسائر الناجمة عن هذه التجارة. وقد رأى التجاريون أن تحقيق قدر كبير من المعادن النفيسة يأتي من خلال الميزان التجاري الذي يكون في صالح الدولة، مما يتحتم على الدولة التقليل من وارداتها وزيادة صادراتها، وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في إنعاش وتشجيع الصادرات وكبح وتقييد الواردات[1].

ثانيا: النظريات الكلاسيكية:

- **نظرية الميزة المطلقة (آدم سميث):** إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي الشهير "**آدم سميث**" (ADAM SMITH) في كتابه الذي صدر في نيويورك عام 1776 بعنوان (ثروة الأمم)، حيث استخدم "**سميث**" الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة (Absolute Adventage) وقد افترض أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون وبالتالي فإن كل دولة ستربح أكثر إذا تخصصت في إنتاج تلك السلعة وقامت بتصديرها واستيراد السلع الأخرى. واعتبر "**سميث**" أن الكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة وبهذا فالسلع حسبه تبادل بعضها وفقا لنسبة ساعات العمل المستخدمة في إنتاجها[2].

- **نظرية الميزة النسبية (ديفيد ريكاردو):**

في كتابه "الاقتصاد السياسي والضرائب" عام 1817، قدم الاقتصادي المشهور "**ريكاردو**" نظريته المشهورة لشرح الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية بين البلدان في حالة تعدد السلع والخدمات، وجوهر هذه النظرية أن التجارة الخارجية تقوم على أساس اختلاف النفقات والميزات النسبية، ويقصد بذلك أنه إذا كانت إحدى الدول تتمتع بميزة نسبية في إنتاج إحدى السلع (أ) وذلك بالقياس إلى إنتاج السلعة (ب) بينما تتمتع دولة أخرى بميزة نسبية في إنتاج السلعة (ب) بالقياس إلى إنتاج السلعة (أ) فإن من صالح الدولة الأولى أن تتخصص في

[1] وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، العدد 1/ 2002، ص ص 6-17.
[2] جمال جويدان الجمل، مرجع سابق، ص 25.

إنتاج السلعة (أ) وتستورد السلعة (ب) من الدولة الثانية، وبالعكس فإن الدولة الثانية تتخصص في إنتاج السلعة (ب) وتستورد السلعة(أ) من الدولة الأولى[1].

حسب "**ريكاردو**" فإن القول بأن التفوق المطلق يعد أساسا للتبادل الدولي لا يتماشى مع واقع العلاقات والمعاملات الاقتصادية ذلك أن الكثير من الدول وخاصة النامية قد لا تتوفر لديها ميزة مطلقة في أي من سلعها بسبب طرق الإنتاج التقليدية أو غير الكفؤة أو لعدم تمكنها من بناء مشاريع ضخمة للاستفادة من الوفرة في التكاليف كما هو الحال في الدول المتقدمة اقتصاديا، ويرى "**ريكاردو**" أن التفوق النسبي يمكن أن يكون أساسا للتخصص الدولي، حيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تكون فيها تكلفتها النسبية أقل، وهي امتداد لقاعدة تقسيم العمل[2].

اعتمدت مساهمة "**ريكاردو**" في نظرية المزايا النسبية على مجموعة افتراضات تحليلية وهي[3]:

- وجود دولتين فقط؛ – وجود سلعتين فقط؛ – ثبات مستوى التقدم التكنولوجي؛ – العنصر الوحيد المحدد لقيمة السلع المختلفة هو العمل؛ – التبادل بين الدولتين على مبادلة وحدة بوحدة.

- **نظرية القيم الدولية (جون ستيوارت ميل):**

عجز "**ريكاردو**" عن السير في نظريته ليحدد معدلات التبادل الدولي، ولذلك فإن "**جون ستيوارت ميل**" حلل الكيفية التي تحدد بها المعدلات التي ستتبادل بها السلع وكذلك الكيفية التي تتوزع بها فوائد التقسيم الدولي للعمل بين الدول التي تتمتع بميزات نسبية في إنتاج سلع معينة وتتخصص فيها وتتبادلها بسلع أخرى لا تتمتع في إنتاجها بميزات نسبية. وشرح "**ميل**" نظريته بافتراض أن هناك دولتين (إنجلترا وألمانيا) وأنهما تنتجان (المنسوجات والكتان) وأن إنتاج 10 وحدات من المنسوجات يكلف "إنجلترا" قدرا من العمل مثلما يكلفها إنتاج 15 وحدة من الكتان، وفي "ألمانيا" فإن انتاج 10 وحدات من المنسوجات يكلف "ألمانيا" قدرا من العمل مثلما يكلفها إنتاج 20 وحدة من الكتان. وهو ما يبينه الجدول التالي:

[1] حسن أحمد توفيق، **التجارة الخارجية (دراسة تطبيقية)**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص 13.
[2] دحو سليمان، **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات –دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر-**، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص 16.
[3] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص34.

جدول (1-01): نظرية القيم الدولية

الدولة	المنسوجات	الكتان
إنجلترا	10 وحدات	15 وحدة
ألمانيا	10 وحدات	20 وحدة

المصدر: خالد أحمد علي محمود، **التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط 1، 2019، ص 44.

من خلال الجدول نتبين أن المنسوجات في كل من البلدين تتكلف قدرا من العمل أكبر من إنتاج الكتان، ولكن ألمانيا تتمتع بميزة نسبية عن إنجلترا في إنتاج الكتان في حين تتمتع إنجلترا في انتاج المنسوجات بالنسبة لألمانيا وذلك لأن كمية العمل التي تنتج 10 وحدات من المنسوجات تنتج 15 وحدة من الكتان في إنجلترا، بينما نفس كمية العمل التي تنتج 10 وحدات من المنسوجات في ألمانيا تنتج 20 وحدة من الكتان، ولذلك فمن المفيد للدولتين أن تتخصص إنجلترا في إنتاج المنسوجات وتستورد الكتان من ألمانيا، وتتخصص ألمانيا إنتاج الكتان وتستورد المنسوجات من إنجلترا[1].

ثالثا: النظريات النيوكلاسيكية:

نتيجة للنقد الذي وجه للنظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية بسبب تبسيطها وفرضياتها غير الواقعية قام مجموعة من الاقتصاديين بتوسيع نطاق النظرية واستبعاد فروضها المبسطة، ومن بينها:

- **نظرية "هكشر – أولين":**

تقدم نظرية "**هكشر – أولين**" تفسيرا لقيام التخصص والتبادل الدولي يكمن في اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج بين البلدان المختلفة، فهنالك دول يتوفر فيها عنصر العمل بالنسبة للعناصر الأخرى (الأرض ورأس المال) بدرجة أكبر من توفره في بلدان أخرى. وثمة بلدان يتوفر فيها عنصر الأرض بالنسبة للعناصر الأخرى بدرجة أكبر من توفره في البلدان الأخرى. وقد ينطبق نفس الشيء بالنسبة لرأس المال، فيتوفر مقارنة بالعناصر الأخرى في بلد معين أكثر من غيره من البلدان. وعندما يكون البلد غنيا بأحد عناصر الإنتاج مقارنة

[1] خالد أحمد علي محمود، **التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط 1، 2019، ص 44.

بغيره من البلدان، فإن هذا البلد سيكون في وضع أفضل من غيره من البلدان فيما يتعلق بالقدرة على إنتاج السلع التي تحتاج إلى هذا العنصر بدرجة أكبر من غيره. وطالما أن السلع تتفاوت من حيث درجة احتياجها لعناصر الإنتاج المختلفة (كثافة استخدامها للعناصر المختلفة) فإن مكونات النظرية تكون قد اكتملت[1]. وتعتبر نظرية "**هكشر – أولين**" مكملة لنظرية النفقات النسبية وليست بديلة لها، ومن الانتقادات الموجهة لهذه النظرية[2]:

- عدم تجانس وحدات عناصر الإنتاج: الاهتمام بالاختلافات الكمية وإهمال الاختلافات النوعية في عناصر الإنتاج؛
- إهمال إمكانية انتقال عناصر الإنتاج على المستوى الدولي؛
- إمكانية اختلاف أساليب الإنتاج للسلعة الواحدة.

- **لغز ليونيتيف:**

من أبرز المحاولات التي جرت لاختبار صحة نظرية "**هكشر – أولين**" ما قام به "**ليونيتيف**" من تقدير كمية العمل ورأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار من سلع الصادرات والسلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة، واستخدم في التقدير مدخلات ومخرجات الاقتصاد الأمريكي لعام 1947. وتتلخص النتائج في الجدول الآتي:

جدول (1–02): اختبار "ليونيتيف"

	الصادرات	الواردات
رأس المال (بالدولار بأسعار 1947)	2,550,780	3,091,339
العمل (بالعامل في السنة)	182,313	170,004
رأس المال لكل عامل (لأقرب ألف دولار)	14	18

المصدر: عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 127.

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 119.
[2] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 103.

من خلال بيانات الجدول يتضح أن وحدة الصادرات تحتاج كمية من رأس المال أقل مما تحتاجه وحدة السلع المنافسة للواردات وتحتاج كمية من العمل أكبر من وحدة السلع المنافسة للواردات، أي أن صادرات الولايات المتحدة كثيفة العمل والسلع المنافسة لوارداتها كثيفة رأس المال. ويستنتج "**ليونيتيف**" من ذلك أن اشتراك أمريكا في التقسيم الدولي للعمل إنما يقوم على أساس تخصصها في فروع الإنتاج كثيفة العمل لا كثيفة رأس المال[1].

قام ليونيتيف بعمل حسابات أخرى خاصة بعام 1959، وأوصلته إلى نتيجة مفادها أن أمريكا تصدر السلع كثيفة العمل وتستورد السلع كثيفة رأس المال، وعرف هذا التناقض بين النظرية والبحث الاستقرائي باسم "لغز ليونيتيف"، ومن هنا تبين أن استيراد أمريكا لسلع يغلب في إنتاجها عنصر رأس المال بالرغم من أنها غنية بهذا العنصر قد لا يكون لأسباب لها علاقة بنسب عوامل الإنتاج الداخلة في إنتاجها. محاولا تفسير هذا اللغز، وحتى يظل وفيا لهذه النظرية قال أنه خلافا لما هو شائع فإن أمريكا تتميز بوفرة نسبية في العمل مقارنة ببقية دول العالم، وفسر ذلك بكون إنتاجية العامل الأمريكي وبنفس التجهيز تعادل ثلاث مرات إنتاجية العامل الأجنبي بفعل التنظيم والتسيير الفعال، ولذلك إن أردنا الحصول على تقدير دقيق لعدد العمال في أمريكا فإن العدد سيصبح ثلاثة أضعاف عدد العمال الموظفين، بما يعني أن أمريكا سوف تتمتع بوفرة عنصر العمل[2].

رابعا: النظريات الحديثة:

نظرية "ليندر"[3]:

يرى "**ليندر**" أنه من الخطأ علميا أن نفترض أن التجارة الدولية تقوم بين دول متجانسة، وحسبه يجب التفريق بين نوعين من الدول، دول تتميز اقتصادياتها بدرجة عالية من القدرة على إعادة تخصيص الموارد استجابة لأي تغير في هيكل الأثمان وفرص التجارة؛ وأخرى اقتصادياتها على درجة عالية من الجمود وعدم القدرة على إعادة التخصيص. وبناءا على ذلك فإن قيام التجارة الدولية وما يترتب عنه من تغير في هيكل الأثمان النسبية لأنواع السلع المختلفة تختلف نتائجه في البلدين، والبلد الذي يتمتع اقتصاده بقدرة على إعادة تخصيص موارده بين

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 126-127-128.

[2] وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة –دراسة حالة الجزائر**، مذكرة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2019/2018، ص 28.

[3] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 145.

فروع الإنتاج للسوق المحلي والإنتاج للتصدير يكون التبادل مفيدا له أكثر من البلد الذي لا يتمتع اقتصاده بهذه القدرة.

كما يفرق **"ليندر"** في تفسيره للتجارة الدولية أيضا بين السلع الصناعية والمواد الخام، ففيما يخص المواد الخام فإن تفسيره للتبادل فيها هو اختلاف نسب عناصر الإنتاج، وأما التجارة في السلع الصناعية فإن **"ليندر"** يرجعه إلى تشابه نمط الطلب في البلاد المختلفة. وحسبه فإنه لا يمكن لبلد أن يحقق ميزة نسبية في إنتاج سلعة صناعية ما لم تكن هذه السلعة مطلوبة في السوق المحلي، وأن التجارة الدولية تكون أكثر كثافة بين البلدان التي تتشابه فيها هياكل الطلب ويتقارب مستوى الدخل لأفرادها.

نموذج الوفرة التكنولوجية:

يؤكد **"بوسنر"** من خلال هذا النموذج أن انتقال المعلومات التكنولوجية الجديدة من بلد لآخر يحدث بعد فاصل زمني معين تتمتع خلاله الدولة صاحبة الاختراع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلعة محل التقدم التكنولوجي، مما يجعلها تتمتع بمزايا نسبية مكتسبة تقوم على أساسها التجارة الخارجية بينها وبين دول أخرى، فالتفوق التكنولوجي يكسبها ميزة نسبية في إنتاج سلعة ما تمكنها من تصدير هذه السلعة إلى غيرها من الدول التي لم تبلغ التفوق التكنولوجي. واستخدم **"بوسنر"** مصطلحي فجوة الطلب وفجوة التقليد في تحديد الفجوة التكنولوجية، حيث تبدأ فجوة الطلب من نقطة بداية إنتاج السلعة محل التقدم التكنولوجي وتنتهي عند نقطة استهلاك السلعة في الدول المقلدة، أما فجوة التقليد فتبدأ من نقطة بداية إنتاج السلعة في الدولة المقلدة، وبناء على ذلك فإن الفجوة التكنولوجية تتحدد بالفترة الزمنية المحصورة بين فجوتي الطلب والتقليد[1].

المطلب الثاني: ماهية التنمية الاقتصادية.

تعد التنمية الاقتصادية أهم فروع التنمية ومن المواضيع التي كانت ولا تزال محل بحث واهتمام ومتابعة من طرف الحكومات والدول متقدمة كانت أو نامية، ويظهر ذلك من خلال البرامج التي تسطرها لتحقيق معدلات نمو تمكنها من رفع مستوى معيشة الأفراد ومواكبة التقدم الاقتصادي.

[1] برايس خليفة، **دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1970- 2010**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص 17.

الفرع الأول: مفاهيم متعلقة بالتنمية الاقتصادية

التنمية في العمق والأساس إنما هي قضية فكرية، ثقافية وحضارية، ذلك أنها تشمل جميع جوانب الحياة الدينية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية. والإسلام سبق كل فكر متقدم في معالجة قضايا التنمية، وإن لم يكن مفهوم التنمية موجودا بلفظه، فقد وجد بألفاظ مترادفة عديدة، في كثير من نصوصه القرآنية والسنة النبوية وكتابات علمائه، كمفهوم "التعمير" و"العمارة" و"الحياة الطيبة"، ومن المعروف أن النظرة الاسلامية للتنمية والعمران هي نظرة شاملة لجميع نواحي الحياة المادية والروحية والخلقية، حيث ركز الإسلام على الإنسان كمحور للعملية التنموية باعتباره الكائن الوحيد القادر على الإصلاح والتغيير والبناء والتطوير، نسبة لميزة العقل والتفكير التي خصه الله بها دون غيره من المخلوقات الأخرى[1].

أولا: تعريف التنمية والنمو الاقتصادي والفرق بينهما:

أ) **تعريف التنمية:** تعرف التنمية بأنها عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب[2]؛

كما تعرف التنمية بأنها: عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه[3].

مفهوم التنمية أكثر اتساعا من مفهوم النمو الاقتصادي، فالتنمية لا يقصد بها فقط مجرد حدوث زيادة في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد منه في المجتمع، بل يتضمن إلى جانب ذلك حدوث تغيير جذري في هيكل النشاط الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع. أي حدوث تغير في الأهمية النسبية لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي، وتطوير وسائل الإنتاج المستخدمة، وحدوث تغير في أنواع السلع المنتجة، وتغير في هيكل الصادرات وهيكل العمالة والهيكل الاجتماعي والثقافي للأفراد، وتغير السلوك الاقتصادي للمؤسسات المالية

[1] حياة عبد الله بخيت الامام، **التنمية الاجتماعية والاقتصادية من منظور اسلامي**، مجلة العلوم الاسلامية الدولية، المجلد 5، العدد 3، سبتمبر 2021، ص 170.
[2] محمود علي الشرقاوي، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2016، ص 38.
[3] عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمن بن سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، ط1، بيروت، 2014، ص 15.

والإنتاجية في المجتمع. وبالتالي فمفهوم التنمية ينصرف إلى الكيفية التي يتم من خلالها تحقيق زيادة مستمرة في الناتج القومي للمجتمع وفي متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج خلال فترة معينة من الزمن[1].

ب) تعريف النمو الاقتصادي:

- يتمثل في حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن مما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد خلال تلك الفترة، ويمثل نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي حاصل قسمة الدخل القومي الحقيقي على عدد السكان[2].
- هو الزيادة في كل من الناتج الداخلي الإجمالي وفي متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة زمنية ممتدة زيادة حقيقية وليست نقدية فقط، وذلك باستبعاد أثر التضخم وأن تكون هذه الزيادة مستمرة وليست مؤقتة. وبهذا فالنمو الاقتصادي هو مفهوم كمي[3].

ت) الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

يفرق الاقتصاديون بين النمو والتنمية في جوانب عديدة، حيث تؤكد السيدة "هيكس Hicks" بأن التنمية تشير إلى البلدان النامية والنمو يشير إلى البلدان المتقدمة، كما يفرق " شومبيتر Schumpeter" بين الإثنين بقوله أن النمو هو تغير غير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة، أما التنمية فهي تغير تدريجي ومستقر في الأمد الطويل، ويؤكد البروفيسور " بون Bonne" بأن التنمية الاقتصادية تتطلب وتتضمن نوعا من التوجيه والتنظيم والقيادة لتوليد قوى التوسع والمحافظة عليها[4].

يمكن توضيح الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فيما يلي[5]:

- التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولا من النمو الاقتصادي؛
- النمو الاقتصادي يهتم بالكم في حين أن التنمية الاقتصادية تهتم بالكيف بجانب الكم؛
- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي، أما التنمية الاقتصادية فتركز على أن يصل عائدها إلى الطبقات الفقيرة في المجتمع؛

[1] محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مكتبة الدار الجامعية ط1، 2008، ص 375.
[2] محمود يونس وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، جامعة الإسكندرية، 2000، ص 299.
[3] عبد الكريم بعداش، **دراسة في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1999- 2009**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 8، ص 113.
[4] خبابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014، ص 27.
[5] ايمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2007، ص 373.

- النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا ولا يحتاج لتدخل الدولة، في حين أن التنمية الاقتصادية تتطلب تدخل الدولة لوضع خطة شاملة بما يضمن حدوث التغير الهيكلي المطلوب وتوزيع العائد لصالح الطبقات الفقيرة.

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية:

ربما يكون من الصعب تحديد أهداف معينة للتنمية الاقتصادية، نظرا لاختلاف ظروف كل دولة، واختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. إلا أنه مع ذلك يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في الدول المختلفة، ومن بين هذه الأهداف[1]:

- زيادة الدخل الوطني: تعتبر الزيادة في الدخل الوطني من أول أهداف التنمية الاقتصادية في مختلف الدول، ذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة شعبها وارتفاع نمو عدد السكان فيها. ولا سبيل للقضاء على هذه المظاهر إلا بزيادة الدخل الوطني؛
- رفع مستوى المعيشة: التنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معان. ذلك لأن التنمية الاقتصادية إذا توقفت عند حد خلق الزيادة في الدخل القومي، فإن هذه الزيادة قد تحدث فعلا، غير أنها قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة، ويحدث ذلك عندما يزيد عدد السكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل القومي، أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلا. وقد يكون أقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط ما يحصل عليه من دخل، فكلما كان هذا المتوسط مرتفعا كلما دل على ارتفاع مستوى المعيشة للفرد، والعكس؛
- تقليل التفاوت في الدخول والثروات: هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هدف اجتماعي، إذ أنه في الدول المتخلفة وبالرغم من انخفاض الدخل القومي وتدني متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، فإنه توجد فوارق كبيرة في توزيع الدخل والثروات، إذ تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثرواته وتحصل على نصيب عال من دخله القومي، وتملك الغالبية من أفراد المجتمع نسبة بسيطة جدا من ثروات البلد ولا تحصل سوى على نصيب متواضع من الدخل القومي؛

[1] كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص 70-74.

- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني: إن سيطرة الزراعة على اقتصاديات الدول المتخلفة يشكل خطرا جسيما على ما تنشده من هدوء واستقرار للحياة الاقتصادية، وبذلك فالتنمية الاقتصادية لابد أن تسعى إلى التقليل من سيطرة الزراعة على الاقتصاد الدولة وإفساح المجال للصناعة لتلعب دورها إلى جانب بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهو ما يضمن القضاء على التقلبات التي تصيب النشاط الاقتصادي للبلد نتيجة لسيطرة الفلاحة عليه، أو على الأقل التخفيف من حدتها.

ثالثا: محددات التنمية الاقتصادية وخصائصها:

تتوقف التنمية الاقتصادية على عديد المتغيرات والمحددات، ومن بينها[1]:

- كمية النقود المحلية المتاحة سنويا لتنفيذ استثمارات جديدة؛
- حجم الحصيلة السنوية من العملات الأجنبية؛
- درجة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي؛
- المزايا الممنوحة للمستثمرين الأجانب؛
- درجة تحسن مستوى التعليم والتدريب والصحة والظروف الاجتماعية؛
- درجة تحسن نوعية الاستثمار الإجمالي؛
- درجة تغير الهيكل الاقتصادي لغير صالح القطاع ذي الإنتاجية الأقل.

ومن جملة خصائص التنمية الاقتصادية يمكن أن نعدد:

- ظاهرة إنسانية تقوم على الإنسان باعتباره العنصر الرئيسي في عملية التقدم، وتستهدف في الوقت نفسه رفاهية هذا الإنسان؛
- ظاهرة متلازمة مع حركة التاريخ وفقا للظروف التي تمر بها الدول؛
- عملية مجتمعية شاملة؛
- عملية تغيير مقصودة؛
- تتم بأساليب مرسومة مخطط لها؛
- تتضمن الاستخدام الأفضل للإمكانات المادية والبشرية؛
- تتضمن جهود مشتركة رسمية وشعبية.

[1] عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمن بن سانية، مرجع سابق، ص 32.

رابعا: متطلبات التنمية الاقتصادية: نذكر منها[1]:

- التخطيط وتوفر البيانات والمعلومات اللازمة؛
- جودة الإنتاج وتوفير التكنولوجيا الملائمة؛
- توفر الموارد البشرية المتخصصة؛
- وضع السياسات الاقتصادية الملائمة؛
- توفر الأمن والاستقرار؛
- انتشار الوعي التنموي بين أفراد المجتمع.

خامسا: معايير قياس التنمية الاقتصادية: نظرا لما شهده مفهوم التنمية من تحول، فإن معايير قياس التنمية الاقتصادية هي أيضا بدورها عرفت عدة تطورات هامة، وتوجد ثلاث معايير رئيسية لقياس التنمية الاقتصادية هي[2]:

1) **معيار الدخل:** يعتبر الدخل معيارا أساسيا يستخدم في قياس التنمية الاقتصادية ودرجة التقدم الاقتصادي، ويضم عدة مؤشرات لقياس التنمية الاقتصادية، وأهمها:
   - الدخل الوطني الإجمالي؛
   - الدخل الوطني الإجمالي المتوقع؛
   - مؤشر متوسط الدخل.

2) **المعايير الاجتماعية:** ويقصد بها المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع، وما يعتريها من تغيرات في جوانب عدة كالصحة والتعليم والثقافة وكل ما يتعلق بتحسن ظروف الحياة؛

3) **المعايير الهيكلية:** وهي التي تفيد في معرفة حجم التغيرات الهيكلية التي طرأت على اقتصاديات الدول نتيجة إتباعها لسياسات اقتصادية تهدف إلى التصنيع وتوسيع قاعدة الإنتاج، وتضم المؤشرات التالية:
   - نسبة الإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي؛
   - نسبة الصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات؛

[1] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 38.
[2] قندوز فاطمة الزهراء، إشكالية النمو السكاني وأثرها على التنمية الاقتصادية، مجلة الإبداع، المجلد 9، العدد 1، 2019، ص 472.

- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

سادسا: أبعاد التنمية الاقتصادية: يتضمن مفهوم التنمية الاقتصادية أبعادا مختلفة ومتعددة تشمل الآتي[1]:

1) البعد المادي (الاقتصادي): يتضمن التأكيد على مفاهيم النمو والتحديث والتصنيع؛

2) البعد الاجتماعي الإنساني: يتضمن التخلص من الفقر وإشباع الحاجات الأساسية للغالبية من السكان والتوزيع الأكثر عدالة للدخل؛

3) البعد السياسي: يتضمن مفاهيم التحرر من التبعية والاستقلال الاقتصادي:

4) البعد الدولي: يتضمن مفهوم التعاون الدولي وعلاقته بالتنمية في إطار المنظمات والاتفاقيات والنظام العالمي والتكامل الإقليمي؛

5) البعد الجديد للتنمية: والذي ينظر إلى التنمية الاقتصادية باعتبارها مشروعا للنهضة الحضارية.

المطلب الثالث: العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية

يتفق الكلاسيكيون والكلاسيكيون الجدد على أن التجارة الدولية عامل ايجابي في التنمية الاقتصادية، فاعتقاد **"ألفريد مارشال"** بأن التجارة هي السبب الرئيسي وراء تقدم الأمم ظل سائدا خلال القرن التاسع عشر وجزء كبير من القرن العشرين، متفقا في ذلك مع نظرية **"هكشر أولين"** للنفقات النسبية، فالدولة المتخلفة سوف تستفيد من التجارة الدولية بسبب أن طلب الدول الصناعية على صادراتها من المنتجات الزراعية والتعدينية سوف يشجع على الاستثمار والإنتاج، وبالتالي سيؤدي إلى توسيع الأسواق وزيادة المداخيل. ولقد تطورت نظريات الكلاسيك والنيوكلاسيك حول العلاقة بين التجارة الدولية والنمو مع الزمن وأصبحت تسمى "النماذج العامة للنمو المشتق من التصدير"، وهي تعني وجود عدة فوائد غير مباشرة من التجارة تصب في مصلحة النمو الاقتصادي، منها:

- التجارة توسع الأسواق وتشجع على الابتكار وتحقق أفضل استخدام للماكينة، وتسهل التخصص وتقسيم العمل، فهي بذلك تسمح بإنجاز اقتصاديات الحجم؛
- التجارة تحفز المنافسة الدولية؛

[1] بن سعيد لخضر، مداني بن شهرة، متطلبات التنمية الاقتصادية وضرورة اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 9، ديسمبر 2014، ص 60.

- تزيد التجارة من الدخل الحقيقي من خلال المستويات المرتفعة للتوفير والاستثمار؛
- التجارة لها تأثير تعليمي هام، حيث تساهم في نقل المهارات والتكنولوجيا من بلد لآخر؛

وأشار "هابرلر " 1964 إلى تأثيرات نافعة للتجارة الدولية في التنمية الاقتصادية، ومنها:

- توسيع حجم السوق، وقد حصل هذا فعلا في إنتاج الصناعات الحقيقية في تايوان وهونغ كونغ وسنغافورة؛
- تقود التجارة إلى الاستغلال الأمثل للموارد المحلية العاطلة؛
- تساهم في تحفيز تدفق رأس المال من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية؛
- في عدة دول نامية مثل البرازيل والهند أدى استيراد منتجات صناعية تحويلية جديدة إلى تحفيز الطلب المحلي إلى أن أصبح إنتاج تلك السلع ممكنا محليا؛
- تعد التجارة سلاحا ضد الاحتكار بسبب ما تدفع إليه من كفاءة إنتاجية لمواجهة المنافسة[1].

يعتبر "دنيس روبرتسون" أول من أشار إلى أن الصادرات كانت محركا للنمو في مقال نشره عام 1940 ،وبعدها حاول "نوركسه" أن يثبت أن زيادة الصادرات كانت محركا للنمو في الأقطار المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وفي سبعينات القرن الماضي أوضح "بلاصا" وغيره من الاقتصاديين درجة الارتباط بين التجارة والنمو الاقتصادي، وبينت الدراسات بأن نمو الصادرات كان ذا ارتباط قوي مع الناتج المحلي الإجمالي، وكان من الواضح درجة الارتباط بين الصادرات والتنمية الاقتصادية، وأشارت الدراسات بأن الدول التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد من السلع، كما أن زيادة الصادرات تؤدي إلى نمو سريع في الاقتصاد، كما أن الأقطار التي تنمو صادراتها بسرعة تميل إلى أن تنمو مستورداتها بسرعة أيضا (Lawaence and Weinstein 1999)[2].

وفيما يلي بعض النماذج والدراسات الحديثة التي تناولت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي:

[1] عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمن بن سانية، مرجع سابق، ص 157.
[2] بهلول مقران، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970- 2005**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2011، ص 6.

جدول (1-03): بعض النماذج والدراسات التي تناولت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي

الرقم	صاحب الدراسة	البيانات المستخدمة	النموذج الاقتصادي	المتغيرات الأخرى	النتائج
1	Emery 1967	بيانات عن 50 دولة نامية خلال الفترة (1953-1969)	تأثير التغير في الصادرات على التغير في الناتج الوطني	_	النتائج تدعم انتهاج إستراتيجية تنمية الصادرات
2	Maizels 1968	سلاسل زمنية تشمل تسع دول خلال الفترة (1950-1962)	تأثير التغير في الصادرات على التغير في الناتج المحلي الإجمالي	_	النتائج في صالح إستراتيجية تنمية الصادرات
3	Voivodas 1973	سلاسل زمنية تشمل اثني عشر دولة خلال الفترة (1956-1967)	تأثير الصادرات على الناتج الإجمالي	_	النتائج تؤكد على أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات
4	Michaely 1977	بيانات إحدى وأربعين دولة خلال الفترة (1950-1973)	اختبار الارتباط بين النمو ومتوسط دخل الفرد من الناتج الوطني الإجمالي	_	النتائج تؤكد على أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات
5	William 1978	سلاسل زمنية لبيانات 22 دولة خلال الفترة	تأثير التغير في الصادرات على	الاستثمارات المباشرة ورأس المال	النتائج تؤكد على أهمية

		(1960-1974)	التغير في الناتج المحلي الإجمالي	الأجنبي	إستراتيجية تنمية الصادرات
6	Fajana 1979	سلاسل زمنية لبيانات عشرين دولة خلال الفترة (1954-1974)	تأثير التغير في معدل نمو الصادرات على التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	الميزان التجاري والحسابات الجارية	النتائج في صالح إستراتيجية تنمية الصادرات
7	Schen zler 1982	سلاسل زمنية لثلاثين دولة خلال الفترة (1950-1970)	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمارات والنفقات الحكومية والمعونات الخارجية والاستثمارات المباشرة	النتائج تؤكد على أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات
8	Chakr aborty	بيانات أربع دول في جنوب شرق آسيا (تايوان، كوريا، ماليزيا، سيريلانكا)	تأثير نمو الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي	_	النتائج تؤكد على أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات
9	Kavou ssi	بيانات لثلاث وسبعين دولة نامية	تأثير نمو الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي	_	النتائج تؤكد على أهمية إستراتيجية تنمية الصادرات

المصدر: وصاف سعيدي، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز والعوائق**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004، ص ص 68-69.

تلعب الواردات دورا هاما في اقتصاديات الدول النامية عن طريق توفير ما تحتاجه هذه الدول من السلع الوسيطية والرأسمالية اللازمة للتقدم في عملية التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى توفير السلع الاستهلاكية التي يتعذر إنتاجها لتأمين احتياجات المواطنين، وقد أكدت العديد من الدراسات الاقتصادية التطبيقية التي تناولت هذا الموضوع على الدور المهم للواردات، ومن بين هذه الدراسات دراسة (Khan and Knight) عام 1988، والتي بينت أن الدول قامت بتخفيض الواردات أو ما يسمى بضغط الواردات (Import Compression) من أجل تحقيق فائض من التجارة الخارجية لخدمة الديون الخارجية، ولكنهم افترضوا أن الواردات من السلع الوسيطية والسلع الرأسمالية تعد مدخلات مهمة في إنتاج الصادرات، ولذل فإن ضغط الواردات يمكن أن يؤدي إلى أثر عكسي على أداء الصادرات، من خلال بطء معدل نمو الصادرات، وهذا بدوره يؤدي إلى التقليل من الواردات، وبالتالي يؤثر سلبا في عملية النمو الاقتصادي، ومن ثم قام الباحثان باختبار هذا الافتراض بتطبيق نموذج قياسي على عينة من (34) دولة نامية، وأثبتت النتائج صحة هذا الافتراض، إذ تبين أن ضغط الواردات بقيمة (10%) سيؤدي إلى تخفيض الصادرات بمقدار (2%) في الأجل القصير، وبمقدار (5%) في الأجل الطويل، وهذا بدوره يؤدي إلى تقليل الصادرات نتيجة انخفاض القدرة على الاستيراد، وهذه الآثار تظهر مدى خطورة سياسة ضغط الواردات من السلع الوسيطية والرأسمالية في الدول النامية. وتؤثر التجارة الخارجية في عملية التراكم الرأسمالي (الاستثمار) في الدول النامية من خلال الواردات من السلع الرأسمالية، حيث لا يمكن للدول النامية رفع معدل النمو الاقتصادي ودفع عجلة التصنيع دون التوسع في تكوين رأس المال، فهي من جهة يجب عليها أن تزيد من نسبة تكوين رأس المال إلى الدخل القومي، ومن جهة أخرى عليها أن توفر المعروض من السلع الرأسمالية، حتى تجعل من الممكن تحويل الموارد المالية المتراكمة إلى استثمارات مادية، ولذلك فالدول النامية تزداد حاجتها إلى كميات كبيرة من المعدات والآلات لقيام الصناعات الأساسية وتنفيذ وتوسيع المشاريع الصناعية. ولقد أجرى ميزيلز (Maizels، 1971) دراسة شملت تسع دول نامية حول أثر التغيرات في القدرة على الاستيراد على معدل النمو الاقتصادي من خلال تأثير تلك القدرة على تكوين رأس المال (الاستثمار)، وذلك من خلال تأثير القدرة على الاستيراد على ما يمكن توافره من السلع الرأسمالية المستوردة، وتأثير ما يتوافر من السلع الرأسمالية هذه على مستوى الاستثمار في تكوين الأصول الثابتة[1].

[1] خالد محمد علي المصري، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2015، ص 8.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الصادرات والواردات وأثرها على النمو والتنمية الاقتصادية وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية. وسوف نستعرض في هذا المبحث الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها، مع تقديم تعليق يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية. وتجدر الإشارة أن الدراسات التي سيتم استعراضها شملت جملة من الأقطار والبلدان وفي أزمنة مختلفة.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

أولا: دراسة "بدر الدين محمد أحمد عبد الرحمان"، في مقال نشر في مجلة الباحث عام 2018، بعنوان "أثر الصادرات على التنمية الاقتصادية في السودان؛ دراسة قياسية للفترة 1990– 2016" هدفها تحليل أثر الصادرات على التنمية الاقتصادية في السودان، اختار الباحث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPP) كمؤشر للمتغير التابع المتمثل في التنمية الاقتصادية، وكلا من إجمالي صادرات السلع والخدمات (X) وتكوين رأس المال الثابت (I) كمتغيرات مستقلة، قصد تحديد العلاقة بين المتغيرات استعمل الباحث طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وكانت النتائج المتحصل عليها تشير إلى وجود علاقة خطية موجبة بين إجمالي تراكم رأس المال الثابت (I) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPP)، وعلاقة خطية سالبة بين إجمالي الصادرات (X) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPP)، وقد أوصى الباحث بضرورة تبني سياسة لتشجيع الصادرات من خلال زيادة القدرة الإنتاجية للدولة والعمل على تنويع الصادرات.

ثانيا: قدم "د. داودي محمد وقادري محمد" في العدد الثالث لمجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية (جوان 2018) دراسة بعنوان "قياس العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات والنمو الاقتصادي في دول MENA (دراسة قياسية خلال فترة 2000–2016 باستخدام VECM)"، وكان الهدف من الدراسة هو اختبار العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والنمو الاقتصادي في 15 دولة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 2000-2016، وباستعمال نموذج تصحيح الخطأ ذو المتجه VECM لبيانات بانال، وبناء على تقديرات طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS)

أظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي (FDI) والصادرات (EXP) كمتغيرات مستقلة تؤثر ايجابيا على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) كمتغير تابع يعبر عن النمو الاقتصادي، كما أشارت النتائج السببية Granger (VECM) إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي (FDI)، الصادرات (EXP) والنمو الاقتصادي (GDP) في المدى الطويل، أما في الأجل القصير فتوجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الصادرات (EXP) والنمو الاقتصادي (GDP)، وعلاقة سببية أحادية الاتجاه تتجه من الصادرات (EXP) نحو الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI). أوصت الدراسة بضرورة عمل الدولة على وضع خطط إستراتيجية لتحسين العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي وتوسيع حجم الصادرات لتحفيز النمو الاقتصادي.

ثالثا: دراسة "سمير أبو مدلله"، مقال بعنوان "الصادرات وأثرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين"، من العدد الأول لمجلة الباحث عام 2019، هدف من خلاله الباحث إلى قياس أثر الصادرات على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2017. وقصد الإجابة على الإشكالية: ما هو تأثير الصادرات على التنمية الاقتصادية في فلسطين؟ استخدم الباحث نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) لتقدير العلاقة بين المتغير المستقل (X) المتمثل في قيمة الصادرات الفلسطينية والمتغير التابع المعبر عن التنمية الاقتصادية والمتمثل في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPPC)، وقد توصلت الدراسة إلى: وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين الصادرات والتنمية الاقتصادية، وعلاقة طردية معنوية بين الصادرات والتنمية الاقتصادية في فلسطين خلال فترة الدراسة، وأوصى الباحث بضرورة تبني سياسة تشجيع الصادرات والاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع قاعدة القطاعات التصديرية.

رابعا: دراسة "خدير أسامة" و"بن عامر يحي عماد الدين" في مقال بعنوان "الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر" من العدد الثاني لمجلة دفاتر اقتصادية عام 2021، هدفت الدراسة إلى إبراز أثر وعلاقة الصادرات والواردات بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1970 و2018. وللكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) المعبر عن النمو الاقتصادي والمتغيرين المستقلين المتمثلين في الصادرات (EX) والواردات (EM) المعبرين عن قيم الصادرات والواردات خلال فترة الدراسة تم استعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وقد أشارت النتائج المتحصل عليها إلى عدم وجود علاقة توازنية في المدى القصير ووجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين كل من الصادرات والواردات والناتج المحلي

الإجمالي، كما توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الصادرات والواردات وعلاقة سببية ثنائية بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي وعلاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

خامسا: دراسة "بن البار امحمد" في مقال لمجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد الثاني (2021) بعنوان " قياس العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2019"، ولقياس هذه العلاقة استخدم الباحث نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، حيث أشار اختبار الحدود للتكامل المشترك وجود تكامل مشترك بين نسبة النمو في واردات السلع والخدمات (Mp) ونسبة النمو في صادرات السلع والخدمات (Xp) كمتغيرات مستقلة تعبر عن التجارة الخارجية والنمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (GDP) كمتغير تابع يعبر عن النمو الاقتصادي، كما أشارت النتائج إلى وجود أثر ايجابي للواردات والصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجلين الطويل والقصير، وهو ما يدل حسب الدراسة إلى أن ارتفاع الصادرات والواردات يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

سادسا: دراسة "سهام بوداب" و" سامي بن جدو"، (2021)، بعنوان "أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2018"، هدفت هذه الورقة البحثية إلى قياس مدى تأثير الواردات بتصنيفاتها الثلاثة (الاستهلاكية، الوسيطية، الرأسمالية) على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وتم استخدام تحليل التكامل المشترك وأشعة تصحيح الخطأ (VECM)، لتشير النتائج التجريبية إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التصنيفات الثلاثة للواردات كمتغيرات مستقلة والناتج الداخلي الخام (GDP) كمتغير تابع يعبر عن النمو الاقتصادي كما يلي: علاقة طردية بين الواردات الاستهلاكية (MC) والناتج الداخلي الخام (GDP)، وعلاقة عكسية بين الواردات الوسيطية (MI) والناتج الداخلي الخام (GDP)، وهو ما يتناقض مع المنطق الاقتصادي، أما علاقة الواردات الرأسمالية (MK) مع الناتج الداخلي الخام (GDP) فكانت طردية، وهو ما يوافق المنطق الاقتصادي.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

أولا: دراسة "SayefBakari- MakramKrit" (2017)، بعنوان "The Nexus between Exports, Imports and Economic Growth: Evidence from Mauritania"

هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة العلاقة بين الصادرات (Export)، الواردات (Import) والنمو الاقتصادي في موريتانيا خلال الفترة (1960-2015) استخدم الباحث اختبار Granger لتحديد اتجاه السببية بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ (VECM) حيث شمل النموذج كل من الصادرات (Export) والواردات (Emport) كمتغيرات مستقلة والناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع يعبر عن النمو الاقتصادي، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية بين الصادرات والنمو الاقتصادي وعلاقة عكسية بين الواردات والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي وعدم وجود علاقة سببية بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: دراسة "Cuneyt Koyuncu- Mustafa Unver" (2018)، تحت عنوان " Is There a Longe-term Relationship Between Imports and Economic Growth?: The Case of Turky"، كان الهدف منها هو تحليل العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي في تركيا خلال الفترة (1960-2017) وباستخدام نموذج اختبار الحدود (ARDL) أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية في الأجلين الطويل والقصير بين المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي (Growth) والمتغير المستقل المتمثل في الواردات (Emport)، وهذه النتيجة كانت نقطة داعمة للحجة القائلة بأن تركيا لديها نمو اقتصادي تقوده الواردات.

ثالثا: دراسة "Mitra Lal Devkota" (2019)، بعنوان Impact of Export and Importon" Economic" Growth Time Series Evidence from India"، هدف الباحث من خلالها إلى فحص العلاقة السببية بين الصادرات (EX) والواردات (EM) كمتغيرات مستقلة والناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع يعبر عن النمو الاقتصادي في الهند، وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM) وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة توازن طويلة المدى بين المتغيرات، كما أشارت إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من النمو الاقتصادي إلى الاستيراد.

رابعا: دراسة " Syzdykova et autre" (2019)، بعنوان " The Effect of Export and Imports on National Income in Kazakhstan"، هدف الورقة البحثية هو تحليل تأثير الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي في كازاخستان خلال الفترة (2000-2017)، استخدم

الباحثون نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) وشمل النموذج الواردات(IM) والصادرات(EX) كمتغيرات مستقلة والناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع، وأشارت النتائج المتحصل عليها إلى وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين كل من الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي، وعلاقة طردية قصيرة الأجل بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي وعلاقة عكسية قصيرة الأجل بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي.

خامسا: دراسة "Heppi Millia et autre" (2021)، بعنوان "The Effect of Export and Imports on Economic Growth in Indonesia"، هدف الباحثون من خلالها دراسة تأثير الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في إندونيسيا خلال الفترة (2004-2018)، وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين المتغير المستقل الأول المتمثل في الصادرات (EX) والمتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) المعبر عن النمو الاقتصادي، ووجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين المتغير المستقل الثاني المتمثل في الواردات (EM) والمتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) المعبر عن النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

يمكن الإشارة إلى أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية في الجدول التالي:

دراسة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف
دراسة "بدر الدين محمد أحمد عبد الرحمان" (2018)	1) **المتغير التابع:** تم اختيار (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) كمتغير تابع.	2) **الحدود الزمنية:** (1990-2016) بينما فترة الدراسة الحالية (1970-2020). 3) **الحدود المكانية:** تناولت الدراسة اقتصاد السودان، بينما تطرقت الدراسة الحالية إلى اقتصاد الجزائر. 4) **النموذج المستخدم:** تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) بينما استخدمت الدراسة الحالية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

		.(ARDL) 5) **النتائج**: أشارت الدراسة إلى وجود علاقة خطية سالبة بين الصادرات ونصيب الفرد من النتاج المحلي الإجمالي، بينما توصلت الدراسة الحالية إلى وجود علاقة طردية موجبة بين الصادرات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
دراسة "د. داودي محمد وقادري محمد" (2018)	1) **المتغير المستقل**: تم اختيار (الصادرات) كمتغير مستقل.	1) **الحدود الزمنية**: (2000-2016)، بينما الدراسة الحالية (1970-2020). 2) **الحدود المكانية**: تناولت حالة دول MENA، بينما تطرقت الدراسة الحالية إلى حالة الجزائر. 3) **المتغير التابع**: تم اختيار (الناتج المحلي الإجمالي) كمتغير تابع، بينما اختارت الدراسة الحالية المتغير التابع هو (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي).
دراسة "سمير أبو مدلله" (2019)	1) **المتغير التابع**: استخدام (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) كمتغير تابع. 2) **المتغير المستقل**: اختيار (الصادرات) كمتغير مستقل. 3) **النموذج المستخدم**: تم استخدام نوذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة .(ARDL) 4) **النتائج**: توصلت الدراستين إلى وجود علاقة طردية معنوية بين الصادرات والتنمية الاقتصادية.	1) **الحدود الزمنية**: (1995-2017)، بينما الدراسة الحالية كانت خلال الفترة (1970-2020). 2) **الحدود المكانية**: تم دراسة حالة فلسطين، بينما الدراسة الحالية فتناولت حالة الجزائر.

دراسة "خدير أسامة" و"بن عامر يحي عماد الدين" (2021)	1) **المتغير المستقل:** تم اختيار كل من (الصادرات والواردات) كمتغيرات مستقلة. 2) **الحدود المكانية:** دراسة حالة الجزائر.	1) **الحدود الزمنية:** (1970-2018)، بينما الدراسة الحالية كانت خلال الفترة (1970-2020). 2) **المتغير التابع:** تم اختيار (الناتج المحلي الإجمالي) كمتغير تابع، بينما اختارت الدراسة الحالية المتغير التابع هو (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي). 3) **النموذج المستخدم:** استخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى (OLS)، بينما استخدمت الدراسة الحالية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).
دراسة "بن البار امحمد" (2021)	1) **المتغير المستقل:** تم اختيار كل من (الصادرات والواردات) كمتغيرات مستقلة. 2) **الحدود المكانية:** دراسة حالة الجزائر. 3) **النموذج المستخدم:** تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).	1) **الفترة الزمنية:** (1970-2019)، بينما الدراسة الحالية كانت خلال الفترة (1970-2020). 2) **المتغير التابع:** اختارت الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي) كمتغير تابع، بينما اختارت الدراسة الحالية المتغير التابع هو (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي).
دراسة "سهام بوداب" و" سامي بن جدو" (2021)	1) **المتغير المستقل:** تم اختيار (الواردات) كمتغير مستقل. 2) **الحدود المكانية:** دراسة حالة الجزائر.	1) **الفترة الزمنية:** (1980-2018)، بينما الدراسة الحالية كانت خلال الفترة (1970-2020). 2) **المتغير التابع:** اختارت الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي) كمتغير تابع، بينما اختارت الدراسة الحالية المتغير التابع هو (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي).

		3) **النموذج المستخدم**: تم استخدام تحليل التكامل المشترك وأشعة تصحيح الخطأ (VECM)، بينما استخدمت الدراسة الحالية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).
دراسة "SayefBakari-MakramKrit" (2017)	**1) المتغير المستقل**: تم اختيار كل من (الصادرات والواردات) كمتغيرات مستقلة.	1) **المتغير التابع**: اختارت الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي) كمتغير تابع، بينما اختارت الدراسة الحالية المتغير التابع هو (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي). 2) **الفترة الزمنية**: (1960-2015)، بينما الدراسة الحالية كانت خلال الفترة (1970-2020). 3) **الحدود المكانية**: تم دراسة حالة موريتانيا، بينما الدراسة الحالية فتناولت حالة الجزائر. 4) **النموذج المستخدم**: تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM)، بينما استخدمت الدراسة الحالية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).
دراسة " Cuneyt Koyuncu-Mustafa "Unver (2018)	**1) المتغير المستقل**: تم اختيار (الواردات) كمتغير مستقل. **2) النموذج المستخدم**: تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).	**1) الفترة الزمنية**: (1960-2017)، بينما الدراسة الحالية كانت خلال الفترة (1970-2020). **2) الحدود المكانية**: تم دراسة حالة تركيا، بينما الدراسة الحالية فتناولت حالة الجزائر. **3) المتغير التابع**: اختارت الدراسة (الناتج

		المحلي الإجمالي) كمتغير تابع، بينما اختارت الدراسة الحالية المتغير التابع هو (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي).
دراسة Mitra Lal "Devkota" (2019)	**1) المتغير المستقل:** تم اختيار كل من (الصادرات والواردات) كمتغيرات مستقلة.	**1) المتغير التابع:** اختارت الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي) كمتغير تابع، بينما اختارت الدراسة الحالية المتغير التابع هو (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي). **2) الحدود المكانية:** تم دراسة حالة الهند، بينما الدراسة الحالية فتناولت حالة الجزائر. **3) النموذج المستخدم:** تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM)، بينما استخدمت الدراسة الحالية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).
دراسة " Syzdykova A…….." (2019)	**1) المتغير المستقل:** تم اختيار كل من (الصادرات والواردات) كمتغيرات مستقلة. **2) النموذج المستخدم:** تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).	**1) المتغير التابع:** اختارت الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي) كمتغير تابع، بينما اختارت الدراسة الحالية المتغير التابع هو (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي). **2) الفترة الزمنية:** (2000-2017)، بينما الدراسة الحالية كانت خلال الفترة (1970-2020). **3) الحدود المكانية:** تم دراسة حالة كازاخستان، بينما الدراسة الحالية

		فتناولت حالة الجزائر.
دراسة "Heppi Millia et (2021) autre"	**1) المتغير المستقل**: تم اختيار كل من (الصادرات والواردات) كمتغيرات مستقلة. **2) النموذج المستخدم**: تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).	**1) المتغير التابع**: اختارت الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي) كمتغير تابع، بينما اختارت الدراسة الحالية المتغير التابع هو (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي). **2) الفترة الزمنية**: (2004-2018)، بينما الدراسة الحالية كانت خلال الفترة (1970-2020). **3) الحدود المكانية**: تم دراسة حالة إندونيسيا، بينما الدراسة الحالية فتناولت حالة الجزائر.

المصدر: من اعداد الطالب.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يمكن استخلاص ما يلي:

تحتل التجارة الخارجية أهمية كبيرة لدى الدول والحكومات وترتبط ارتباطا وثيقا ببقية قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي أحد أهم ركائز النمو والتنمية الاقتصادية. ولقد تعددت النظريات التي حاول أصحابها تفسير قيام التجارة الدولية واختلفت لكنها جاءت متكاملة، حيث ركز الكلاسيك على التكاليف المطلقة والنسبية، أما النيوكلاسيك فقد اعتبروا أن وفرة عوامل الإنتاج هي أساس قيام التبادل الدولي، بينما أبرزت النظريات الحديثة مساهمة التكنولوجيا واعتبرتها أساس التخصص الدولي.

تبرز علاقة التجارة الخارجية بالتنمية الاقتصادية في الدول من خلال مساهمة الصادرات في التغلب على المشاكل والصعوبات الاقتصادية في الدول النامية والمساعدة في تحسين القدرات الإنتاجية لهذه الدول، وكذا من خلال استيراد وتوفير السلع الوسيطية والرأسمالية الضرورية لتنفيذ برامج الاستثمار المقررة في خطط التنمية.

الفصل الثاني:

أثر الصادرات والواردات على التنمية الاقتصادية في الجزائر

(1970–2020) دراسة قياسية

تمهيد:

بالنظر لأهمية قطاع التجارة الخارجية وباعتباره حلقة ربط الجزائر بالعالم الخارجي، فقد حرصت الدولة بعد الاستقلال على فرض الرقابة على هذا القطاع، واستمر احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية خلال السبعينيات، ومع فشل السياسة الاحتكارية والوضعية الاقتصادية الصعبة التي شهدتها الجزائر سنوات الثمانينات، لجأت الجزائر إلى تغييرات على المستوى الاقتصادي وأدخلت تعديلات على سياستها التجارية بتطبيق إصلاحات هامة شملت كافة هياكل قطاع التجارة هدفها تنظيم هذا القطاع ومحاولة الخروج من التبعية لقطاع النفط، وقد تبنت الحكومة عدة برامج تنموية قصد النهوض بالاقتصاد الجزائري وتحقيق التنمية في كافة المجالات.

وفي هذا الفصل الذي يتناول الدراسة التطبيقية لأثر الصادرات والواردات على التنمية الاقتصادية في الجزائر سيتم التطرق إلى:

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر؛

المبحث الثاني: قياس أثر الصادرات والواردات على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2020).

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مطلبين، يتناول الأول التجارة الخارجية بين الاحتكار والتحرير، أما الثاني فيخص التجارة الخارجية في ظل المخططات التنموية.

المطلب الأول: التجارة الخارجية بين الاحتكار والتحرير

أولا: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1962-1969):

عقب الاستقلال ورثت الجزائر نظاما اقتصاديا يسيطر عليه اقتصاد فرنسا في المبادلات التجارية مع العالم الخارجي، مما أدى بمتخذي القرار إلى اعتماد جملة من القوانين والمراسيم في محاولة لتنظيم التجارة الخارجية معتمدة مبدأ الرقابة. وأخذت هذه الرقابة عدة أشكال، ومنها:

- الرقابة على الصرف: حيث عرفت الجزائر في هذه الفترة استقرارا في سعر الصرف، هذا الاستقرار كان ضروريا بالنظر إلى المرحلة التي كان يشهدها الاقتصاد الوطني، والتي تميزت بتنمية كثيفة تتطلب استثمارات كبيرة؛
- الرسوم الجمركية: في هذا المجال تم استحداث معدلات جديدة وبتشكيلة متنوعة بغرض حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية وتشجيع الصناعة التحويلية؛
- نظام الحصص والتجمعات المهيمنة للشراء: عمدت الحكومة الجزائرية إلى فرض نظام الحصص وإنشاء تجمعات مهيمنة للشراء تقوم بالرقابة استنادا على مجموعة مراسيم تنفيذية، وكان الهدف من هذا الإجراء:
  - إعادة توجيه الواردات؛
  - كبح الواردات الكمالية والحفاظ على العملة الصعبة؛
  - حماية الإنتاج الوطني وتحسين الميزان التجاري في ظل احتياطات صرف قليلة.

رغم هذه الإجراءات الحمائية، إلا أن وضعية الميزان التجاري كانت متذبذبة بين الفائض والعجز، فبعد الفائض المسجل سنتي 1963 و1964 على التوالي، عرفت الجزائر أول عجز في ميزانها التجاري سنة 1965 بمقدار 167 مليون د ج، وذلك راجع لانخفاض قيمة الصادرات. وسجل الميزان التجاري عجزا بقيمة 370 مليون دج سنة 1969، وهو أكبر عجز في هذه المرحلة، ويرجع سببه إلى الزيادة الملموسة في الواردات خاصة من

سلع التجهيز والمنتجات نصف المصنعة، ومن جهة أخرى فإن صادرات المواد الغذائية سجلت تراجعا بدءا من سنة 1965، بسبب تأمين الأراضي الزراعية، كما عرفت صادرات المحروقات انتعاشا خلال نفس الفترة[1].

ثانيا: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970-1989):[2]

في الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 1989 قامت الدولة باحتكار قطاع التجارة الخارجية، والغاية من ذلك هو التحكم في التدفقات التجارية وإدماجها في إطار التخطيط المركزي، والذي أفصح عنه المخطط الرباعي الأول 1971-1973.

ابتداء من 1971 تم إقرار مجموعة سياسات تنص على احتكار المؤسسات العمومية على التجارة الخارجية كل على حسب المنتج الذي تتخصص فيه، حيث كانت 80% من الواردات تحت احتكار المؤسسات العمومية.

وفي بداية 1978 تم إقصاء كل الخواص في مجال التصدير، وتم حظر الاستيراد من قبل الخواص تحت أي ظرف، وحل كل مؤسسات الاستيراد والتصدير الخاصة بقوة القانون، وتم حظر الوساطة في عمليات التجارة الخارجية.

خضعت معدلات التعريفة الجمركية إلى تعديلين أولهما سنة 1973، والثاني عام 1986:

- تعديلات التعريفة الجمركية لسنة 1973:

- تم إلغاء تصنيف البضائع حسب المناطق الجغرافية، لتصبح التعريفة الجمركية لسنة 1973 تتمثل في تعريفة القانون العام، والتي تطبق على منتجات الدول المانحة للجزائر شرط الدولة الأولى بالرعايا، وتعريفة خاصة تطبق على الدول التي لها مع الجزائر أفضليات تجارية متبادلة سيما دول المغرب العربي؛
- كما تم تغيير معدلات الرسوم الجمركية، حيث فرضت على السلع الكمالية معدلات مرتفعة قدرت ما بين 40% و70% و100%، والسلع الوسيطة بمعدلات: منخفض 10%، المعدل العادي 25%،

[1] تومي صالح وعيسى شقبقب، **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970_2002)**، مجلة الباحث، العدد 4، 2006، ص 31.

[2] نوري منير، بونوة سمية، **النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص 125.

ومرتفع 40%، أما سلع التجهيز والمنتجات الصيدلانية فتتمتع بالإعفاء للبعض منها، وبرسوم جمركية جد منخفضة بمعدل 3%.

- ولضمان تغطية عجز السوق المحلي من المواد الأولية تم إعفاء هذه الأخيرة من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج المطبق عند الاستيراد سنة 1975؛

- تعديلات التعريفة الجمركية لسنة 1986:

- تضمنت التعريفة الجمركية لسنة 1986 أكبر عدد من المعدلات (19 معدلا)، وأعلى النسب المفروضة عند الاستيراد 100%، 120%، وهذا منذ إنشاء أول تعريفة جمركية سنة 1963، فمعدلات التعريفة الجمركية الجزائرية عرفت تطورا تصاعديا؛

- إن الهدف من التعريفة الجمركية لسنة 1986 هو الحصول على موارد مالية غير نفطية لتغطية عجز الميزانية بعد الانخفاض المعتبر في الجباية البترولية، حيث 28% من الواردات الإجمالية لسنة 1986 معفاة من الحقوق الجمركية، و31% منها خضعت لمعدل 3%، و40% من الواردات خضعت لمعدلات ما بين 5%-45%.

هذه المرحلة كانت عائقا كبيرا أمام نشاط القطاع الخاص لعدة أسباب، مما أدى إلى التفكير في تبني استراتيجيات أخرى، وإصلاح قطاع التجارة الخارجية عن طريق تحريرها.

ثالثا: مرحلة تحرير التجارة الخارجية:

لقد بينت الأزمة النفطية لسنة 1986 عيوب الأساليب والمخططات التنموية القائمة آنذاك نتيجة الإجراءات الرقابية الصارمة على قطاع التجارة ما تسبب في ظهور المديونية والعجز التجاري، وكذا ضعف البنية الاقتصادية. وأمام هذا الوضع، شرعت الجزائر في مجموعة من الإصلاحات كمحاولة لتحرير تجارتها الخارجية بغية إعادة تهيئة قواعد السوق والدخول في المنافسة، خاصة مع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، والتي تنص قواعدها على تحرير المبادلات التجارية سعيا منها إلى فتح الأسواق الأجنبية أمام منتجاتها المحلية وفتح المجال أمام القطاع الخاص، وهذا عن طريق سن مجموعة من القوانين. حيث مر تحرير التجارة الخارجية في الجزائر خلال فترات كالآتي[1]:

[1] تيفالي بن يوني، ناصر بوبقرة، **التجارة الخارجية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في ظل اتفاقية الشراكة الأورو- متوسطية**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 10، العدد 01، 2021، ص ص 317 318.

- **التحرير المقيد للتجارة الخارجية في الجزائر:** عرفت هاته الفترة صدور قانون المالية الذي تضمن صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990، وكانت أول خطوة لإلغاء النظام القديم، والذي كان يتمثل في البرنامج الشامل للاستيراد وميزانية العملة الصعبة، كما نص هذا القانون أيضا على تعزيز الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وكان له انعكاس كبير على قطاع التجارة الخارجية، كما بدأت فعليا بوادر تحرير التجارة الخارجية عن طريق إصدار المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 1991/02/13، والمتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة الخارجية والعمل على تحرير التجارة الخارجية بصفة فعلية، ليلغي ممارسة احتكار التجارة الخارجية كما يلغي شهادات الاستيراد والتصدير؛

- **التحرير الجزئي للتجارة الخارجية في الجزائر:** يعتبر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 النواة الحقيقية لهذا التغيير إذ أشار في مادته الأربعين (40) إلى التحرير الجزئي لعمليات التجارة الخارجية عن طريق الاستثمار الأجنبي في الجزائر وتوسيع سلسلة الشراكة في الجزائر، أما المادة 41 من قانون المالية لعام 1990، فقد جاءت لترخص استيراد البضائع من أجل بيعها على حالتها مع الإعفاء من الإجراءات التجارية الخارجية، كما سمحت لكل متعامل اقتصادي التدخل في ممارسة حيازته على السجل التجاري، وهذه الأحكام لا تطبق إلا على المتعاملين المعتمدين، وأما قانون المالية لسنة 1992 فنص على التخفيض الجوهري للرسوم الجمركية والتي وصلت 120 %، ثم تم تخفيضها إلى 60% كحد أقصى وفقا لنظام الضرائب التصاعدية؛

- **التحرير الشامل للتجارة الخارجية في الجزائر[1]:** أدت أزمة المديونية إلى حتمية الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي الذي فرض على الجزائر برامج إصلاح اقتصادية، تضمنت إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية للجزائر، ومن ثم فتح حدودها أمام السلع والخدمات الأجنبية ودخول رؤوس الأموال الأجنبية، وتم ذلك من خلال التعليمة رقم 20-94 الصادرة في 12 أفريل 1994 والمتعلقة بتمويل الواردات التي أصدرها بنك الجزائر، وتم إعادة الاعتبار للبنك المركزي في أداء مهمته كممول رئيسي للتجارة الخارجية وتجسيد مبدأ الحرية في الحصول على العملة الأجنبية من طرف كل متعامل اقتصادي، كما تم إلغاء قائمة المنتجات المحظورة وبعض السلع الموقوفة مؤقتا لغاية 1994. وتم إلغاء القيود على الصادرات مما جعل نظام التجارة الخارجية خاليا من القيود

[1] مديحة بن زكري بن علو، **دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري (التجارة الخارجية من التقييد إلى التحرير)**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 3، 2019، ص 390.

الكمية، ولزيادة الانفتاح وتدعيم التكامل الاقتصادي تم تخفيض الحماية الجمركية وكذلك الحدود العليا للتعريفة الجمركية على الواردات، فانخفضت سنة 1996 من 60% إلى 50%، ثم إلى 45% في أول جانفي 1997.

وتم اصدار الأمر رقم 02-01 المؤرخ في 2001/08/20، المتعلق بإنشاء تعريفة جمركية تشمل التعريفة العامة المطبقة على البضائع التي يكون منشؤها البلدان التي تمنع الجزائر معاملة الدولة الأكثر تفضيلا، تحدد نسبها كما يلي:

- ✓ الإعفاء الخاص بالحبوب وبعض المنتجات الصيدلانية؛
- ✓ معدل منخفض 5% يخص المواد الأولية وبعض السلع الاستهلاكية أو سلع التجهيز؛
- ✓ معدل أقصى 30% يخص المنتجات نصف المصنعة ومختلف السلع الوسيطة؛
- ✓ معدل أقصى 30% يخص كل المنتجات الاستهلاكية النهائية.

ونظرا للانتقادات التي وجهت إلى هذه التعريفة من طرف المتعاملين الاقتصاديين، عدل الأمر بموجب المرسوم 02-02 الصادر بتاريخ 25 فيفري، وتم تخفيض الحقوق الجمركية ومست 264 وضعية، كما تم تخفيض المعدل من 15% إلى 5% بالنسبة للمنتجات نصف المصنعة والمستعملة كوسيط في الفروع الصناعية.

المطلب الثاني: التجارة الخارجية في ظل المخططات التنموية:

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

تعرف سياسة الإنعاش الاقتصادي على أنها إحدى أهم وسائل السياسة المالية التي تنتهجها الدولة للتأثير في الوضع الاقتصادي في المدى القصير، من خلال استخدامها لأدوات الميزانية الحكومية وبعض أدوات السياسة النقدية، وذلك بهدف تنشيط الطلب الكلي أو العرض الكلي أو الاثنين معا، وعادة ما تكون هذه السياسة ذات توجه كنزي[1].

قررت الدولة الجزائرية في أفريل 2001 اعتماد برنامج ثلاثي أو "مخطط ثلاثي"، يهدف لدعم الاقتصاد وإنعاشه، وقد خصص لهذا البرنامج في البداية غلاف مالي بلغ 525 مليار دينار (ما مقداره 7 مليون دولار

[1] عتو الشارف، حدو محمد، **تحليل أثر سياسة الانعاش الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال الفترة 2000-2014**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 3، العدد 2، 2016، ص 193.

أمريكي)، ثم توسع الغلاف ليبلغ 1216 مليار دينار (ما مقداره 16 مليار دولار أمريكي) بعد أن تمت إضافة مشاريع جديدة وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع السابقة.

يسعى هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- رفع مستوى المعيشة والعمل على الحد من الفقر؛
- السعي لإنشاء وخلق مناصب شغل وتقليص البطالة؛
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

تم توزيع المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 على القطاعات على النحو التالي:

جدول رقم (2-01): توزيع مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 على القطاعات

	2001	2002	2003	2004	المجموع	%
هياكل قاعدية وأشغال كبرى	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.10%
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.80%
قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.40%
دعم الاصلاحات	30	15	-	-	45	8.60%
المجموع	213.1	178.3	113.2	20.5	525	100%

المصدر: مشوك لامية، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على التشغيل والبطالة 2001-2004**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 10، جوان 2018، ص 613.

من خلال الجدول نلاحظ أن أكبر نسبة من مخصصات البرنامج كانت للهياكل القاعدية والأشغال الكبرى حيث بلغت النسبة 40.1% وهو ما مقداره 210.5 مليار دج، وذلك قصد إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية، أما قطاع التنمية المحلية والبشرية فقد خصص له ما نسبته 38.8 مليار دج، أي ما مقداره 204.2 مليار دج وذلك بهدف تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف مناطق الوطن وتحسين مستوى المعيشة لأفراد المجتمع خاصة المتواجدين في المناطق الريفية المعزولة وتقليص معدلات الفقر في البلد.

من أهم نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

- تحقيق معدل نمو اقتصادي قدره 3.8% كمتوسط خلال الفترة، مع تسجيل معدل قدر ب 6.9% سنة 2003؛
- تنفيذ وانجاز العديد من المشاريع القاعدية كالسكنات والمدارس والمستشفيات ومباشرة تحديث وتوسيع شبكة الطرق؛
- انخفاض المديونية العمومية الداخلية من 1059 مليار دينار سنة 1999 إلى 911 مليار دينار سنة 2003؛
- توفير 62484 منصب شغل[1].

الجدول رقم (2-02): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2004:

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل نمو اجمالي الناتج الداخلي(%)	2.1	4.7	6.9	5.2

المصدر: معارفي فريدة، **تقييم أداء برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2014**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 48، 2017، ص 449.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر حققت معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة الممتدة ما بين 2001 و2004، بمتوسط معدل نمو مقداره 4.7%، وسجل أعلى معدل نمو سنة 2003 بـ 6.9%.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو2005-2009:

هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية في 7 أفريل 2005 والمتعلق بالفترة 2005-2009، في إطار مواصلة استراتيجية البرامج الكبيرة للإنفاق العمومي والتي بدأت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الخاص بالفترة 2001-2004، وذلك بعد ملاحظة بعض النتائج الإيجابية خلال هذه الفترة رغم محدودية المبالغ المخصصة. وقد تم اقرار هذا البرنامج بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد ارتفاع سعر النفط الذي بلغ سنة 2004 حدود 38.5 دولار، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دج في السنة ذاتها، مما سمح باستغلال هذه العوائد لإكمال مسار التنمية، من خلال التركيز على مجموعة أهداف أهمها:

[1] مشوك لامية، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على التشغيل والبطالة 2001-2004**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 10، جوان 2018، ص ص 611-616.

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة؛
- تحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي.

يكتسي هذا البرنامج أهمية بالغة خاصة في الجانب المتعلق بقيمته المالية، حيث بلغ 4203 مليار دج، ثم أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما يتعلق بمناطق الجنوب بقيمة 4320 مليار دج، وآخر يخص مناطق الهضاب العليا بقيمة 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج[1].

وقد تم توزيع المبالغ المخصصة عند إقرار البرنامج كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-03): توزيع مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 على القطاعات

القطاعات	المبلغ (مليار د ج)	النسبة (%)
تحسين ظروف المعيشة	1908.5	45.4
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.9
تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، **واقع تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد في الجزائر**، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 07، مارس 2017، ص153.

من خلال الجدول يتضح أن الجزء الأكبر من مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو خصصت لقطاعي تحسين ظروف المعيشة وتطوير المنشآت الأساسية بنسبة 45.4% و40.5% على التوالي، فيما تم تخصيص ما

[1] فرحات عباس، سعود وسيلة، **عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014**، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 01، جوان 2018، ص ص 68-69.

نسبته 8% من مخصصات البرنامج لدعم التنمية الاقتصادية وهو ما يؤكد أن هذا البرنامج جاء في نفس منحى البرنامج الإنعاش الاقتصادي.

الجدول رقم (2-04): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005-2009:

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو اجمالي الناتج الداخلي(%)	5.1	2	3	2.4	1.6

المصدر: معارفي فريدة، **تقييم أداء برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2014**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 48، 2017، ص 450.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر سجلت تذبذبا في معدل النمو خلال هذه الفترة، حيث سجل أعلى معدل نمو سنة 2005 بـ 5.1%، وأدنى معدل نمو سنة 2009 بنسبة 1.6%، وبمتوسط معدل نمو خلال الفترة يقدر بـ 2.8%.

ثالثا: البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014:

هو برنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين المعيشة، وقد رصد لهذا البرنامج ما قيمته 286 مليار دولار، وبهذا فهو يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وينقسم إلى قسمين[1]:

- القسم الأول: يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 156 مليار دولار؛
- القسم الثاني: يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها (السكك الحديدية والطرق والمياه...) بمبلغ يقدر بـ 130 مليار دولار.

من بين الأهداف التي يسعى البرنامج إلى تحقيقها نذكر:

- دعم التنمية البشرية وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين؛
- مكافحة البطالة من خلال استحداث 3 ملايين منصب شغل جديد؛
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية؛

[1] هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 5، يناير 2020، ص 47.

- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة؛
- تحسين مناخ الاستثمار؛
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني؛
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد؛

تم تقسيم البرنامج الخماسي للتنمية إلى ست قطاعات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-05): توزيع مخصصات البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 على القطاعات

	القيم (مليار دج)	النسبة (%)
التنمية البشرية	10122	%49.50
المنشآت القاعدية الأساسية	6448	%31.50
تحسين وتطوير الخدمات العمومية	1666	%8.16
التنمية الاقتصادية	1566	%7.70
الحد من البطالة	360	%1.80
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	%1.20
المجموع	21214	%100

المصدر: هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 5، يناير 2020، ص48.

من خلال الجدول يتضح أن الحصة الأكبر في البرنامج خصصت للتنمية الاقتصادية بنسبة 49.50% حيث وجهت لهذه المخصصات لإنشاء المؤسسات التربوية والصحية والرياضية ومؤسسات التكوين المهني وكذا برمجة إنجاز مليوني وحدة سكنية، ومشاريع توصيل الكهرباء والغاز والماء إلى المناطق الريفية المعزولة، وإعداد مجموعة برامج لفائدة قطاع المجاهدين والثقافة والاتصال.

أما قطاع المنشآت القاعدية فقد خصص له ما مقداره 6448 مليار دج وذلك بهدف مواصلة توسيع وتحديث شبكات الطرق والسكك الحديدية وزيادة قدرة الموانئ وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات، وتحديث النقل الحظري وإنجاز المدن الجديدة ومختلف عمليات المحافظة على البيئة.

وقد خصص البرنامج ما نسبته 8.16% من مجموع مخصصات البرنامج لتحسين وتطوير الخدمات العمومية، حيث وجه أساسا إلى الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية وكل من قطاع العدالة والمالية والعمل.

أما دعم التنمية الاقتصادية فقد استفاد مما مقداره 1566 مليار دج وجهت لدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنعاش المؤسسات الاقتصادية العمومية وانشاء مناطق صناعية جديدة.

كما خصص ما مجموعه 610 مليار دج للحد من البطالة والبحث العلمي والتكنولوجيا.

الجدول رقم (2-06): تطور نمو الناتج الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة 2010-2014:

	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	3.6	2.8	3.3	2.8	4.1
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (دولار أمريكي)	4473.5	5421.7	5457	5504.2	5498.1

المصدر: عريس مختار، محجوبة بوكفوسة، **دور برامج التجهيز القطاعية في التنمية الاقتصادية، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية**، ص7.

من خلال الجدول يتبين أن معدلات النمو الاقتصادي كانت متواضعة خلال فترة البرنامج وكانت متأرجحة بين الارتفاع والانخفاض وذلك جراء التقلبات في أسعار النفط في الأسواق الدولية. كما يتبين من الجدول أيضا أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عرف تصاعدا خلال الفترة، وحققت سنة 2013 أعلى معدل لنصيب الفرد بما مقدراه 5504.2 دولار أمريكي.

رابعا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019:

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال الفترة 2015-2019، حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143-302.

خصص للبرنامج مبلغ قدره 4079.6 مليار دج سنة 2015، مقابل 1894.2 مليار دج سنة 2016، حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر. ويهدف البرنامج إلى تحقيق ما يلي:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، الصحة العمومية، ربط البيوت بشبكات الماء والغاز...، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛
- إيلاء اهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية؛
- استحداث مناصب الشغل، ومواصلة مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛
- إيلاء عناية خاصة بالتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الإطارات واليد العاملة المؤهلة؛

قسم برنامج توطيد النمو الاقتصادي على تسع قطاعات رئيسية يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (2-07): توزيع مخصصات برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2016:

	2015	2016	المجموع (مليار د ج)	النسبة المئوية (%)
الصناعة	5.1	4.8	9.9	0.20
الفلاحة	209.4	198.2	407.6	6.80

دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	47.5	0.80
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1854.2	441.3	2295.5	38.40
التربية والتكوين	667.8	78.6	306.4	5.10
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	151.3	32.7	184	3.10
دعم الحصول على سكن	234.3	24.4	258.7	4.30
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	1760	29.50
عمليات برأس المال	464.6	239	703.6	11.80
المجموع	4079.6	1894.2	5973.8	100

المصدر: هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 5، يناير 2020، ص 52.

من خلال الجدول يتضح أنه خلافا للبرامج السابقة التي كان قطاع تنمية الموارد البشرية هو القطاع الذي يخصص له الجزء الأكبر من مخصصات البرنامج، فإن برنامج توطيد النمو قد أولى عنايته لقطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية، حيث خصص له ما نسبته 38.40% من مجموع البرنامج، وذلك قصد استكمال المشاريع المبرمجة سابقا خاصة وأن الموارد المالية للدولة تتجه نحو الانخفاض، فيما خصصت 29.50% من مبالغ البرنامج لمخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى متعلقة بتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية مثل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنجاز والتجهيزات التجارية، ثم عمليات برأس المال بنسبة 11.8% من مخصصات البرنامج (مبالغ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتخفيض الفوائد...)، فيما خصص ما مجموعه 20.3% لقطاعات الفلاحة والري والتربية والتكوين وقطاعات أخرى.

خامسا: البرنامج الجديد للنمو 2016-2030

اعتمدت الجزائر سنة 2016 نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي، حيث تم مراجعة الوثيقة المرجعية للبرنامج واعتمادها من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016، وهي تستند من ناحية على نهج متجدد للسياسة المالية مع مسار 2016-2019؛ ومن ناحية أخرى على منظور تنويع وتحول الاقتصاد بحلول عام 2030. ففي قسم الميزانية، يسلط نموذج النمو الجديد الضوء على الأهداف التالية لعام 2019:

- تحسن في الإيرادات الضريبية العادية بحيث يمكن أن تغطي معظم نفقات التشغيل؛

- انخفاض كبير في عجز الخزينة في نفس الوقت؛
- تعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المالية الداخلية.

وفي قسم تنويع الاقتصاد وتحويله، يضع نموذج النمو الجديد أهدافا يمكن الوصول إليها خلال الفترة (2020-2030):

-مسار مستدام لنمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات بسبة 6.5% سنويا خلال الفترة (2020-2030)؛

- ارتفاع كبير في دخل الفرد من الناتج الداخلي الخام، حيث ينبغي مضاعفته بمقدار 2-3 مرات؛
- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية، من حيث القيمة المضافة (من 5.3% في عام 2015 إلى 10% من الناتج الداخلي الخام بحلول العام 2030)؛
- تحديث القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي وتحقيق إمكانات تنويع الصادرات؛
- تحول في الطاقة على وجه الخصوص لخفض معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة الداخلي (من 6% سنويا عام 2015 إلى 3% سنويا بحلول العام 2030)؛
- تنويع الصادرات لدعم تمويل تسارع النمو الاقتصادي.

ولتحقيق جملة الأهداف المسطرة تم تبني خيار الرؤية طويلة الأجل، من أجل أن تصبح الجزائر قوة ناشئة بعد التحول الهيكلي على مدى العقد المقبل. ويمر البرنامج بمراحل ثلاث، هي:

- مرحلة الإقلاع (2016-2019): تتميز بتغير في حصة القطاعات المختلفة في القيمة المضافة نحو مستواها المستهدف؛
- المرحلة الانتقالية (2020-2025): تسمح بتحقيق إمكانات الاقتصاد في اللحاق بالركب؛
- مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026-2030): يستنفذ فيها الاقتصاد الوطني في نهاية المطاف إمكاناته في اللحاق بالركب وتتقارب المتغيرات المختلفة للاقتصاد نحو قيمة توازنه[1].

[1] كريمة حبيب، عادل زقرير، **اشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2020**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 05، 2018، ص 120.

المبحث الثاني: قياس أثر الصادرات والواردات على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2020)

يتناول هذا المبحث تطور الصادرات والواردات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فيتم فيه تقدير وتحليل نتائج الدراسة القياسية لأثر الصادرات والواردات على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الأول: تطور كل من الواردات والصادرات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة

فيما يلي سيتم التطرق تطور كل من الواردات والصادرات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة

الفرع الأول: تطور الواردات (EM) والصادرات (EX):

الشكل رقم (2-01): تطور الواردات والصادرات الجزائرية خلال الفترة 1970-2020

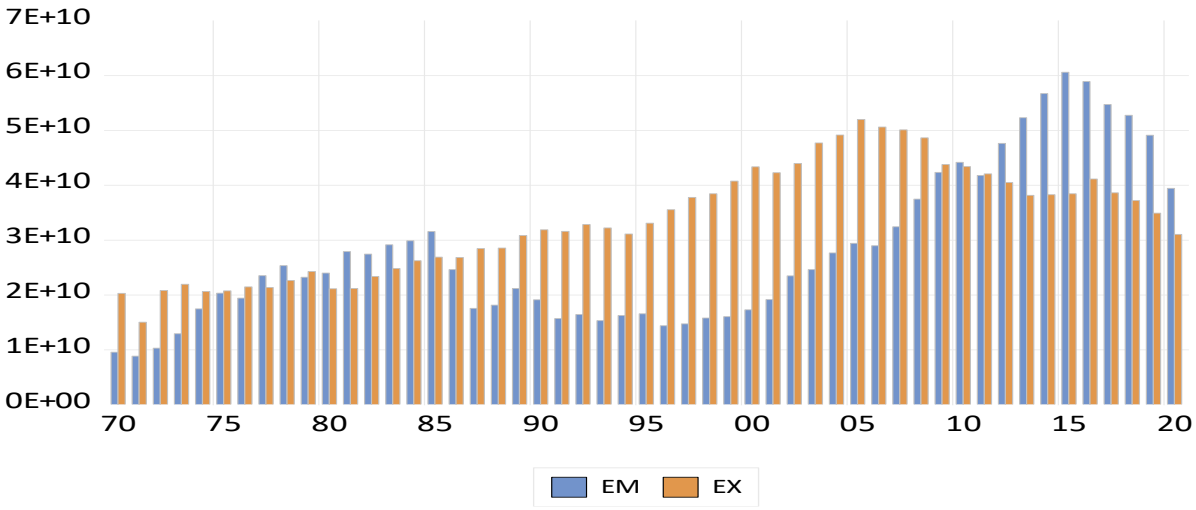

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews.12.

أولا: تطور الواردات (EM): يمكن توضيح تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1970-2020 في المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى (1970-1989)**: عرفت الواردات خلال هذه الفترة تزايدا مستمرا دام من سنة 1970 إلى غاية 1985، ويرجع ذلك إلى سببين أولهما الارتفاع في واردات المواد الغذائية، وثانيهما الارتفاع في الواردات من التجهيزات الصناعية التي كانت ضرورة لقيام الصناعات الثقيلة وتطوير قطاع المحروقات، وفي سنة 1986 سجلت الواردات تراجعا بسبب أزمة انخفاض أسعار البترول وانخفاض سعر صرف الدولار، لتعود الواردات إلى الارتفاع من جديد بداية من سنة 1987 وإلى غاية 1989؛
- **المرحلة الثانية (1989-2006)**: عرفت هذه المرحلة انخفاضا متذبذبا في الواردات بداية من سنة 1989 حتى حدوث تشبع مفاجئ في الطلب سنة 1996 وانخفاض الواردات الغذائية نتيجة ارتفاع الإنتاج الزراعي، ثم ارتفاعا متذبذبا من سنة 1997 إلى غاية 2006 تزامنا مع بداية تطبيق البرامج التنموية في الجزائر؛
- **المرحلة الثالثة (2006-2015)**: عرفت الواردات خلال هذه الفترة تزايدا مستمرا وتصاعدا وهو ما يوحي بعدم نجاعة البرامج التنموية التي قامت بها الجزائر؛
- **المرحلة الرابعة (2015-2020)**: عرفت خلالها الواردات تناقصا مستمرا بسبب انخفاض أسعار النفط.

ثانيا: تطور الصادرات (EX): يمكن توضيح تطورها فيما يلي:

- **1970-1985**: تميزت الصادرات خلال هذه الفترة بالارتفاع المستمر مع تسجيل بعض التذبذب، ويرجع ذلك إلى كون الصادرات النفطية تمثل الجزء الأكبر من الصادرات؛
- **سنة 1986**: أدت أزمة انخفاض أسعار النفط وتراجع سعر صرف الدولار الذي تسدد به الصادرات إلى انخفاض حصيلتها؛
- **1987-1993**: سجلت الصادرات خلال هذه الفترة ارتفاعا بسبب تعافي أسعار البترول؛
- **1994**: سجلت الصادرات انخفاضا بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية؛

- **2000-1995**: سجلت الصادرات خلال هذه الفترة ارتفاعا مع تراجع طفيف سنة 1998 بسبب انخفاض أسعار البترول؛
- **2005-2001**: سجلت أسعار النفط خلالها انتعاشا مما أدى إلى زيادة حصيلة الصادرات؛
- **2020-2006**: سجلت الصادرات خلال هذه الفترة تراجعا بفعل الأزمة الاقتصادية وركود الاقتصاد العالمي وتذبذب أسعار النفط.

الفرع الثاني: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PGDP):

الشكل رقم (2-02): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1970-2020

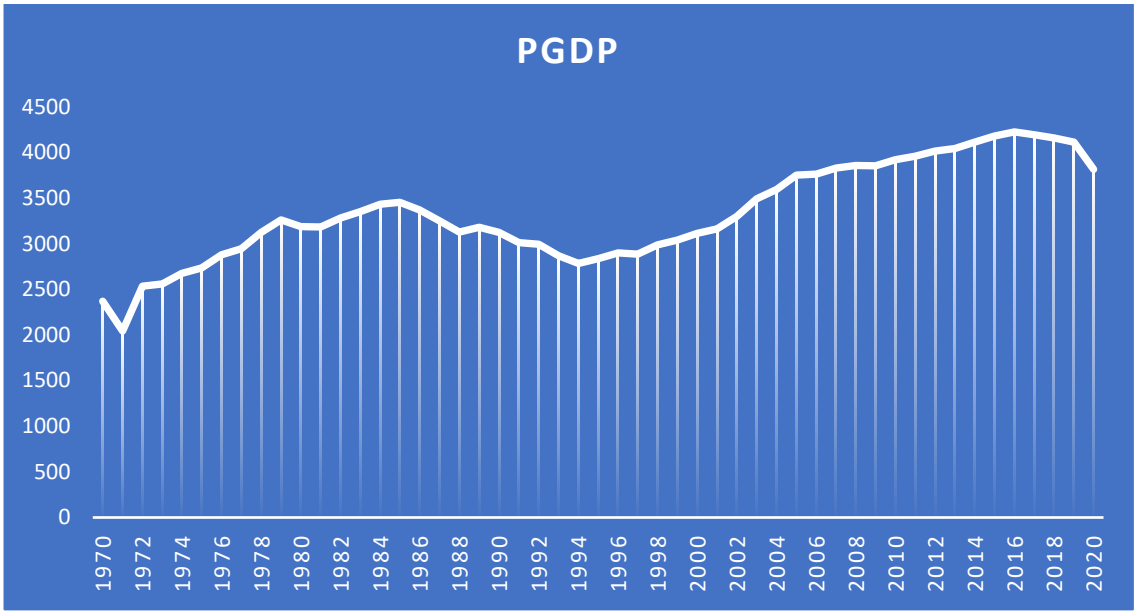

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وبرنامج Excel 2019.

من خلال تحليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1970-2020) نلاحظ من الشكل رقم (2-02) أن هناك تذبذب في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، حيث يمكن تقسيمه إلى أربعة فترات رئيسية، الفترة الأول بداية الفترة حيث شهد ارتفاع متزايد مضطرد في مستواه إلى غاية 1985، ليشهد بعدها فترة انخفاض والتي كانت بسبب تراجع الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب صدمات أسعار النفط المتكررة، ونتيجة الأزمة المالية سنة 1986، كما تراجع خلال فترة التسعينات وتفاقمت المديونية

الخارجية مع تراجع قيمة العملة المحلية إلى غاية سنة 1994، ولكن نتيجة التوترات المتكررة في العالم، وفي منطقة الشرق الأوسط خاصة من جهة، وتزايد الطلب العالمي على النفط من جهة ثانية، فإن ذلك أدى إلى ارتفاع أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي وتحسن معدلات النمو بداية من سنة 2000، ما انعكس بالارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ليعود إلى الارتفاع التدريجي مرة أخرى محافظا على هذه الزيادة لفترة معتبرة إلى غاية 2016، ثم شهدت نهاية الفترة تراجعا بسبب تراجع الناتج المحلي الاجمالي والعجز الموازني المسجل في تلك الفترة نتيجة تراجع أسعار النفط وبسبب تراجع الطلب العالمي بسب جائحة كورونا، وتنعكس هذه المتغيرات على التنمية الاقتصادية حيث يؤثر تراجع الناتج المحلي الاجمالي وتراجع الايرادات من العملة الصعبة وكذا العجز الموازني لميزانية الدولة سلبا على المشاريع التنموية مما يعطل دفع عجلة التنمية المحلية وتحسن المستوى المعيشي للأفراد.

المطلب الثاني: تقدير وتحليل النتائج

لدراسة أثر الصادرات والواردات على التنمية الاقتصادية في الجزائر سنستعمل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، من خلال عدة مراحل لاستخلاص النتائج وقراءتها احصائيا واقتصاديا، للتأكد من ملاءمة النموذج للسلاسل الزمنية المستعملة.

الفرع الأول: الطريقة والأدوات

1- البيانات ومنهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري تغطي الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2020، حيث تم جمع البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي(world bank, 2020) ، وتم تكملة البيانات الناقصة من مصادر أخرى.

أما منهجية الدراسة فتماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، والتي تجعل من العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي، وبغرض دراسة تأثير تغيرات وتطورات المتغيرات باستخدام برنامج (EViews.12)، فإننا سنقوم باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وهو الاتجاه الحديث الذي جاء به كل من محمد هاشم بيسران وبهرام بيسران (Mohamed Hashem Pesaran & Bahram Pesaran, 1997)، محمد هاشم بيسران ويونغشيول شين وريشارد سميث (Mohamed

Hashem Pesaran & Yongcheol Shin & Richard J Smith, 2001)، ويستخدم هذا الأسلوب لاختبار جودة العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في إطار نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع (ARDL : Approach Contegration the Auto Regressive Destributed Lag famework)، ويسمى أيضا باختبار الحدود (The Bounds Test)، و لاستعمال هذا النموذج يشترط أن تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة(0)I و/أو (1)I فقط.

ومن مميزات هذا النموذج أنه يمكن من خلاله:

- جمع متغيرات مستقرة عند المستوى بأخرى مستقرة عند الفرق الأول؛
- تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغير المستقل في الأجلين القصير والطويل (Short & Long Run) في آن واحد وفي نفس المعادلة؛
- اعتبار جميع متغيرات النموذج داخلية؛
- تحقيق أكثر كفاءة في حالة حجم عينة البيانات الصغيرة لأنه يتميز بالثبات، عكس اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب حجما كبيرا للعينة لتكون النتائج أكثر كفاءة؛
- تحديد حجم تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع؛
- الحصول على نتيجة تصحيح الخطأ (قدرة النموذج في العودة إلى التوازن بعد حدوث خلل أو صدمة)؛
- إزالة المشاكل المرتبطة بالارتباط الذاتي.

وتتلخص المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة في اتباع الخطوات التالية: [1]

- اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية: من خلال اختبار جذر الوحدة للاستقرار (The Unit Root of Stationarity)؛
- اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (The Bounds Test)؛
- تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج (ARDL)،
- تقدير صيغة تصحيح الخطأ للنموذج (ARDL-ECM)؛
- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات (ARDL-ECM).

2- نموذج الدراسة:

[1] أويابة صالح، **آثار سياسة سعر الصرف على مستوى التضخم -دراسة حالة دول المغرب العربي- (1970-2018)**، مذكرة دكتوراه، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، 2018-2019، ص 202.

لدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، نستخدم نموذج انحدار خطي لدراسة دالة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي التي نود اختبارها عبر هذه الدراسة، والتنبؤ بقيم متغيراتها حيث تحمل الشكل الرياضي العام التالي:

$$PGDP = f(INV, G, CO, EM, EX, INF) \dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

أما الشكل القياسي للنموذج، فهو كما يلي:

$$PGDP_t = c + \beta_1 . INV_t + \beta_2 G_t + \beta_3 CO_t + \beta_4 EM_t + \beta_5 EX_t + \beta_6 INF_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots (02)$$

1.2- تقدير نموذج الدراسة:

نتيجة لعدم تجانس بيانات السلاسل الزمنية، حيث أن سلسلة معدل التضخم (INF) عبارة عن نسب مئوية، وسلاسل كل من نفقات الاستهلاك النهائي للعائلات (CO) والنفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة (G) فمقدرة بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، أما سلاسل كل من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (PGDP)، إجمالي تكوين رأس المال (INV)، وصادرات وواردات السلع والخدمات (EX) (EM) فمقدرة بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010، وبالتالي فإننا نتعامل مع اللوغاريتم الطبيعي لهذه السلاسل، حيث إن السلاسل التي ستشملها الدراسة هي:

$$LnPGDP_t = C + \beta_1 . LnINV_t + \beta_2 LnG_t + \beta_3 LnCO_t + \beta_4 LnEM_t + \beta_5 LnEX_t + \beta_6 LnINF_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots (03)$$

حيث:

C: معامل الكفاءة الذي يعكس قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بصورة مستقلة عن التغيرات في المتغيرات المستقلة؛

ε: مقدار الخطأ، والذي يعبر عن بقية المؤشرات من غير المتغيرات المدرجة في النموذج، والتي تؤثر على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (PGDP)؛

$\beta_1 \dots . \beta_6$: معلمات النموذج.

3- متغيرات الدراسة:

1.3- المتغير التابع: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي $PGDP_t$؛

2.3- المتغيرات المستقلة: وتتمثل في العناصر المؤثرة في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وهي كما يلي:

- الاستثمار المحلي (إجمالي تكوين رأس المال) (INV)؛

- صادرات السلع والخدمات (EX)؛
- معدل التضخم (INF).
- نفقات الاستهلاك النهائي للعائلات (CO)؛
- النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة (G)؛
- واردات السلع والخدمات (EM)؛

الفرع الثاني: النتائج ومناقشتها

1) اختبار التوزيع الطبيعي:

من أهم الشروط قبل بداية عملية التقدير، هو ضرورة اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test) لبواقي تقدير النموذج، ذلك من خلال إجراء ما يعرف باختبار (Jarque& Bera,1987) عبر قراءة مخرجات برنامج Eviews.12، ومن هذه المخرجات تأكد لنا قبول الفرض العدم (H0) الذي يؤكد التوزيع الطبيعي للبواقي، باعتبار أن قيمة احتمالية (Jarque-Bera) بلغت (Probability=0.5815) وهي أكبر من مستوى المعنوية المفترض (5%)، كما أن قيمة اختبار Jarque&Bera بلغت (1.084) كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-03): اختبار التوزيع الطبيعي

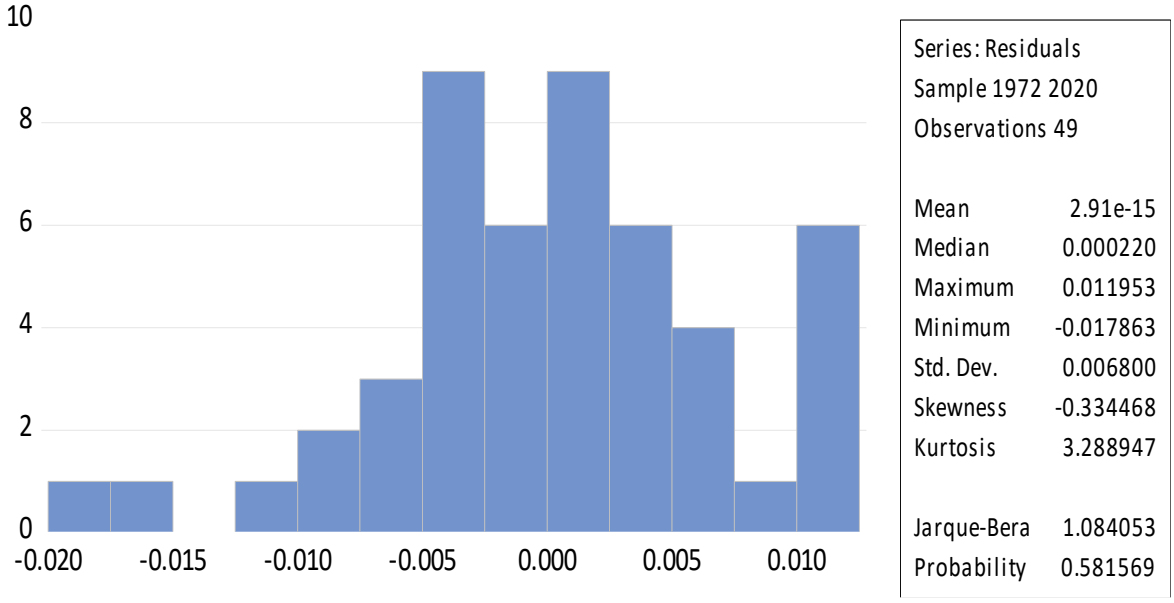

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews.12

2) اختبار الاستقرارية (السكون) (جذر الوحدة The Unit Root Test):

لتفادي الانحراف الزائف كما أشار لذلك كل من (Granger &Newbold, 1974)، ومن أجل تحديد طريقة التقدير المناسبة، لابد من إجراء اختبارات "جذر الوحدة" (Unit Root Test)، حيث تعاني غالبية السلاسل الزمنية من هذا الانحراف الزائف كما أشار لذلك كل من (Nelson & Plosser,1982) و(Peter,1986)[1]. ولتحليل خصائص السلاسل الزمنية الأحادية المستعملة في الدراسة يجب التأكد من استقرارها باستخدام اختبار الاستقرارية، وفي حالة عدم استقرارها نلجأ إلى استخدام الجذر الأحادي الصاعد لكل متغيرة على حدى، وذلك باستخدام برنامج EViews.12، بغرض حل إشكالية الانحدار الزائف من خلال الاعتماد على اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) عن طريق استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF: Augmented Dickey-Fuller test statistic) واختبار فليب بيرون (PP: Phillips & Perron) لاختبار مدى استقرارية السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة، وذلك بمقارنة القيمة الجدولية مع القيمة (T) المحسوبة، فإذا كانت القيمة الجدولية أكبر من قيمة (T) المحسوبة (بالقيمة المطلقة) فإن ذلك يعني عدم استقرار المتغير والعكس صحيح، بحيث:

H0 : الفرضية الصفرية، احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة.

H1 : الفرضية البديلة، عدم احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة، أي أنها مستقرة.

القيم الحاسمة t لاختبار الفرضية العدمية في كل اختبارات السابقة تعتمد على قيم (MacKinnon1996)[2].

وقد تم استعمال الأداة (urall) لبرنامج EViews.12، والتي تمكن من إجراء اختبار جذر الوحدة على عدة سلاسل وإجراء اختبارين معا (ADF, PP) في نفس الوقت وإخضاع المتغيرات لثلاث اختبارات فرعية

[1] Nelson, C., & Plosser, C. (1982). **Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications**, Journal of Money Economics, pp. 139-162.
& Peter, P. (1986, December), **Understanding Spurious Regressions in Economics**, Journal of Econometrics, pp. 311-340.

[2] Mackinnon J.G., (1996), "**Numerical distribution functions for unit root and cointegration tests**", Journal of Applied Econometrics, 11(6), pp.601–618.

(نموذج بثابت، نموذج بثابت واتجاه عام، نموذج بدون ثابت وبدون اتجاه عام)، وتلخيص النتائج في ملف واحد سهل القراءة والمعالجة، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-08): اختبار الاستقرارية (السكون) (جذر الوحدة The Unit Root Test)

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)								
At Level								
		LNPGDP	LNINV	LNG	LNCO	LNEM	LNEX	LNINF
With Constant	t-Statistic	-3.653	-0.2329	-3.0635	-2.7235	-2.3597	-2.9486	-2.9185
	Prob.	0.0080	0.9270	0.0359	0.0773	0.1583	0.0471	0.0503
		***	n0	**	*	n0	**	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.7902	-1.0322	-3.4145	-3.0749	-2.1992	-0.4848	-3.2893
	Prob.	0.2077	0.9299	0.0609	0.1236	0.4794	0.9811	0.0798
		n0	n0	*	n0	n0	n0	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.4025	1.4924	4.8786	2.7715	0.9948	1.6043	-0.8914
	Prob.	0.9955	0.9648	1.0000	0.9983	0.9133	0.9719	0.3250
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference								
		d(LNPGDP)	d(LNINV)	d(LNG)	d(LNCO)	d(LNEM)	d(LNEX)	d(LNINF)
With Constant	t-Statistic	-9.0396	-5.6923	-5.9739	-4.799	-4.4651	-9.4131	-9.8533
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0003	0.0008	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-9.6217	-5.672	-6.3542	-5.195	-4.5449	-10.929	-9.8499
	Prob.	0.0000	0.0001	0.0000	0.0005	0.0034	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.2669	-5.543	-4.5372	-3.6309	-4.3411	-9.117	-9.9589
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0005	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)								
At Level								
		LNPGDP	LNINV	LNG	LNCO	LNEM	LNEX	LNINF
With Constant	t-Statistic	-1.8364	-0.5634	-2.9921	-2.4758	-1.763	-1.5155	-2.932
	Prob.	0.3591	0.8692	0.0425	0.1274	0.3942	0.5177	0.0488
		n0	n0	**	n0	n0	n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8507	-1.3166	-3.4067	-2.7779	-1.732	-0.4848	-3.2938
	Prob.	0.6648	0.8723	0.0619	0.2120	0.7221	0.9811	0.0791
		n0	n0	*	n0	n0	n0	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.4366	1.1857	3.8623	3.3202	1.2555	0.7667	-1.1772
	Prob.	0.9608	0.9375	0.9999	0.9997	0.9448	0.8762	0.2153
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference								
		d(LNPGDP)	d(LNINV)	d(LNG)	d(LNCO)	d(LNEM)	d(LNEX)	d(LNINF)
With Constant	t-Statistic	-8.6136	-5.7093	-5.9769	-5.0474	-4.5683	-8.8864	-9.8994
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001	0.0005	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.8659	-5.6853	-6.3595	-5.536	-4.5251	-10.929	-9.8499
	Prob.	0.0000	0.0001	0.0000	0.0002	0.0036	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.1906	-5.6956	-4.5053	-3.5567	-4.4317	-8.6462	-10.0069
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0007	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***	***

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews.12

من خلال مخرجات برنامج Eviews.12 المتعلقة باختبار (ADF) للكشف عن جذر الوحدة والمعروضة في الجدول رقم (08.2)، نلاحظ أنه عند المستوى (At Level) فإن المتغير التابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PGDP) ساكن (مستقر) عند مجال الخطأ (1%) أما المتغيرين المستقلين النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة (G) وصادرات السلع والخدمات (EX) فساكنين عند مجال خطأ (5%)، والمتغيرين المستقلين نفقات الاستهلاك النهائي للعائلات (CO) و معدل التضخم (INF) ساكنين عند مجال الخطأ (10%)، أما كلا من المتغيرين المستقلين إجمالي تكوين رأس المال (INV) وواردات السلع والخدمات (EM) فإنهما غير ساكنين، وهو ما يفضي إلى النتيجة الإحصائية التي مفادها أن النموذج غير ساكن عند المستوى، ما يستلزم اختبار سكونه عند الفرق الأول (At First Difference)، وهو الاختبار الذي أكد رفض فرض العدم (H0) القائل بوجود جذر الوحدة، وقبول الفرض البديل (H1) القاضي بعدم وجود جذر الوحدة عند الفرق الأول،

وهي نفس النتيجة التي أثبتها اختبار (PP) الذي استحدثه (Phillips & Perron,1988)، والذي يختلف عن اختبار (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق.

3) اختبار التكامل المشترك:

يحدد التكامل المشترك الأثر الطويل الأجل بين المتغيرات، وتوجد عدة طرق لإجراء اختبار التكامل المشترك، ولكل منها شروطها وحدودها، وسوف نقوم بإجراء اختبار التكامل المشترك من خلال أسلوب اختبار الحدود (F-Bounds Test) المطور من طرف (Pesaran, & Shin, & Smith,2001).

وبعد قراءة مخرجات برنامج EViews.12 تأكد رفض الفرض العدم (H0) القائل بعدم وجود تكامل مشترك، وقبول الفرض البديل (H1) الذي يؤكد وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أي وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التي يتكون منها النموذج، وهذا يعني أن المتغيرات تتحرك في نفس الاتجاه في الأجل الطويل، باعتبار أن القيمة المحسوبة (F-statistic= 15.09869) أكبر من جميع القيم الجدولية للحد الأعلى $I_{(1)} = 4.931$ $I_{(1)} = 3.766$ عند مستوى الدلالة (signif=1%) و (signif=5%)على التوالي كما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-09): اختبار التكامل المشترك (F-Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Actual Sample Size	49		Finite Sample: n=50	
		10%	2.17	3.22
		5%	2.55	3.708
		1%	3.424	4.88
			Finite Sample: n=45	
		10%	2.188	3.254
		5%	2.591	3.766
		1%	3.54	4.931

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews.12

4) الاختبارات التشخيصية (الارتباط الذاتي، عدم التجانس، إستقرارية النموذج):

1.4/ مشكل الارتباط الذاتي: والذي سنكشف عليه باستخدام اختبار مضاعف لاغرانج (LM Test, Lagrange Multiplier)، ومن خلال مخرجات برنامج EViews.12 تبين أن:

قيمة احتمالية (Prob.F(2,30) =0.2764)، أكبر من مستوى المعنوية المفترض (5%)، أي أن احتمالية F غير معنوية، ما يعني قبول الفرض العدم (H0) القائل بعدم وجود مشكل الارتباط الذاتي، ورفض الفرض البديل (H1) القائل بوجود مشكل الارتباط الذاتي، أي أن تباين الأخطاء متجانس ولا يوجد اختلاف تباين، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-10): اختبار الارتباط الذاتي (اختبار مضاعف لاغرانج)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.342819	Prob. F(2,30)	0.2764
Obs*R-squared	4.026118	Prob. Chi-Square(2)	0.1336

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews.12

2.4/ عدم تجانس التباينات (Heteroskedasticity Test: ARCH):

من خلال مخرجات برنامج EViews.12نلاحظ أن قيمة احتمالية الاختبار (Porob. F (2,44) =0.6712) غير معنوية عند مستوى المعنوية (5%) ، ما يعني قبول الفرض العدم (H_0) القائل بوجود تجانس بين التباينات، ورفض الفرض البديل (H_1) الجدول الموالي يبين قيمة احتمالية الاختبار:

الجدول رقم (2-11): اختبار عدم تجانس التباينات

Heteroskedasticity Test : ARCH			
F-statistic	0.402346	Prob. F (2,44)	0.6712
Obs*R-squared	0.844121	Prob. Chi-Square(2)	0.6557

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews.12

3.4/ اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (Cumulative SUM):

يتحقق الاستقرار الهيكلي للنموذج عندما يقع الشكل البياني لإحصائية كل من (CUSUM) و(CUSUMSQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية المفترض (5%)، وتكون المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين خارج الحدود عند هذا المستوى، ويستعمل الاختبار للتأكد من خلو المعطيات في هذه الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية فيها، ويوضح الاختبار أمرين مهمين هما وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد (Long Run Coefficients) مع القصيرة الأمد (Short Run Coefficients)، بالإضافة إلى أن هذا الاختبار من أهم الاختبارات المستخدمة والمصاحبة لمنهجية (ARDL) المستخدمة في هذه الدراسة كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-04): إحصائية (CUSUM)

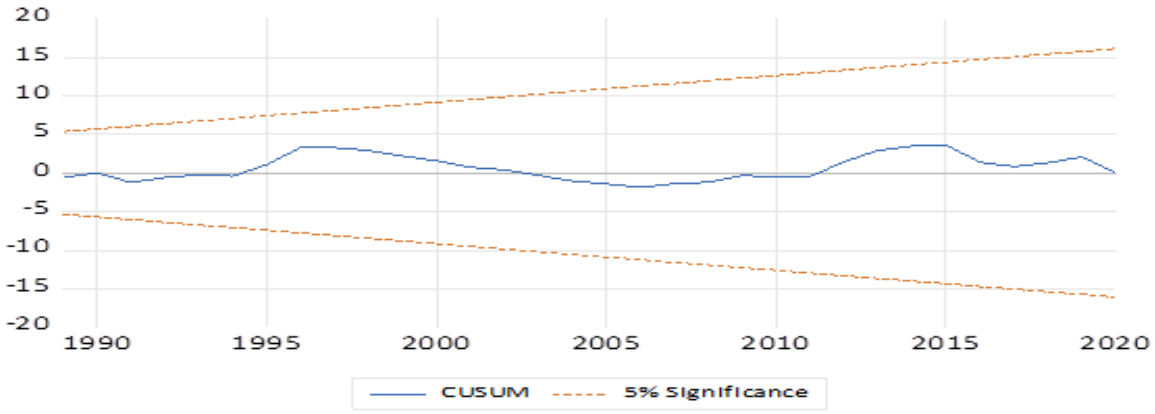

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews.12

الشكل رقم (2-05): إحصائية (CUSUMSQ)

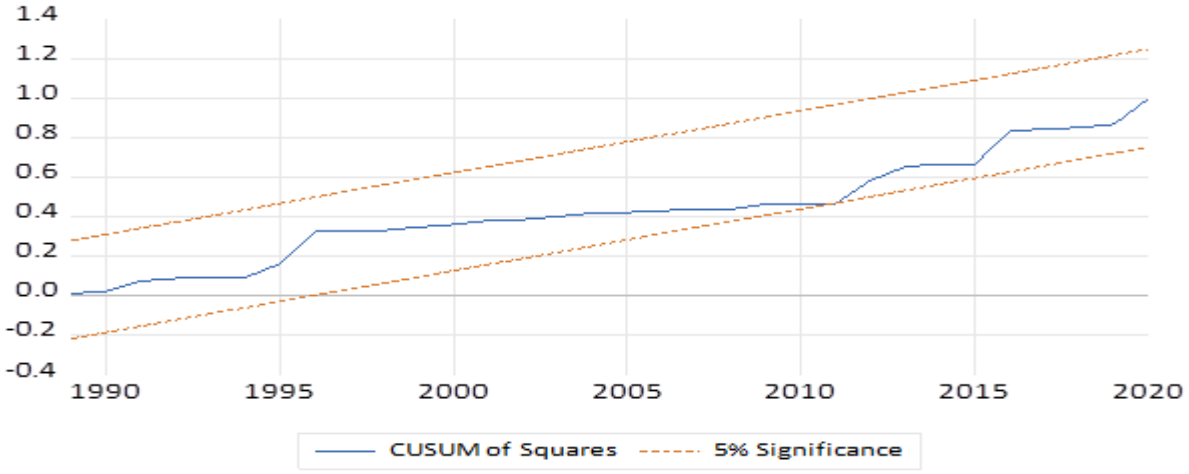

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews.12

بملاحظة كل من الشكل رقم (2-04) و (2-05) الذين يبينان نتائج اختبار (CUSUMSQ & CUSUM)، يتأكد لنا استقرار متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية المفترض (5%)، بالتالي ليس هناك تغيير هيكلي في البيانات المستخدمة في الدراسة، كما يتضح أيضا من هذين الاختبارين أن هناك استقرار وثبات المقدرات وانسجاما بين نتائج المعلمات عبر فترة الدراسة.

4.4/ اختبار (Ramsey RESET: Regression Error Specification Test):

والمتعلق بمدى ملاءمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة، ومن خلال مخرجات برنامج EViews.12 نلاحظ قيمة احتمالية الاختبار (Prob.=0.1306)، أكبر من مستوى المعنوية المفترض (5%)، ما يعني قبول الفرض العدم (H0) القائل بكون النموذج موصوف بشكل جيد، مما يعني ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-12): اختبار (Ramsey Test)

Ramsey RESET Test			
Equation: PGDP_EX_EM			
	Value	df	Probability
t-statistic	1.552982	31	0.1306
F-statistic	2.411753	(1, 31)	0.1306

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews.12

5.4/ معامل تصحيح الخطأ (ECM : Error correction model):

من خلال مخرجات برنامج EViews.12 يمكن ملاحظة معامل التصحيح:

(Coefficient= -0.320722) سالب وهي قيمة مستوفية للشروط النظرية للمعامل، خاصة الإشارة السالبة، كما أنه محصور بين [0,-1]، ومعنوي باعتبار أن قيمة اختبار معنويته (Prob.=0.0000) أقل من مستوى المعنوية المفترض (5%)، هذه الشروط ستضمن وجود تقارب في النموذج مما يعني بشكل غير مباشر

وجود علاقة طويلة المدى، وبالتالي فإن النموذج محل الدراسة يصحح الخطأ بنسبة 32.07% خلال فترة واحدة وهي سنة كاملة.

الجدول رقم (2-13): اختبار معامل تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LNPGDP)				
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 1, 1, 2, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 05/10/22 Time: 17:20				
Sample: 1970 2020				
Included observations: 49				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPGDP(-1))	-0.326611	0.062132	-5.256682	0.0000
D(LNEX)	0.322489	0.018471	17.45946	0.0000
D(LNEX(-1))	0.129600	0.033998	3.811987	0.0006
D(LNEM)	-0.014500	0.015524	-0.934040	0.3573
D(LNEM(-1))	-0.032574	0.015439	-2.109763	0.0428
D(LNCO)	0.056518	0.041799	1.352117	0.1858
D(LNG)	0.017690	0.026059	0.678818	0.5021
D(LNINV)	0.070140	0.010677	6.569062	0.0000
D(LNINV(-1))	0.027895	0.011270	2.475161	0.0188
CointEq(-1)*	-0.320722	0.026434	-12.13310	0.0000

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews.12

5) اختبار معنوية النموذج ومعامل الارتباط:

قبل عملية التقدير والاختبار من المهم جدا اختيار فترة الإبطاء المثلى، وطريقة (ARDL) من مميزاتها تحديد الحد الأمثل من الإبطاءات الزمنية تلقائيا من بين عدد هائل من الاحتمالات، والتي يستحيل التعامل معها

يدويا، وهو التقدير الذي يقدم لنا أفضل نموذج للقياس، وبالاعتماد على معيار (AIC) ومن بين 1458 نموذج تم تقديرها تم تحديد أفضل حد للإبطاء كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-14): فترة الإبطاء المثلى

Dependent Variable: LNPGDP							
Method: ARDL							
Date: 03/30/22 Time: 20:51							
Sample (adjusted): 1972 2020							
Included observations: 49 after adjustments							
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)							
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)							
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LNEX LNEM LNCO LNG LNINV LNINF							
Fixed regressors: C							
Number of models evalulated: 1458							
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 1, 1, 2, 0)							
LnPGDP	LnEX	LnEM	LnCO	LnG	LnINV	LnINF	**متغيرات النموذج**
2	2	2	1	1	2	0	**Lagالإبطاء**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews.12

من خلال مخرجات برنامج EViews.12 الموضحة في الجدول رقم (**15.2**)، وبقراءة إحصائية فيشر-F) (statistic=903.2005، أكبر من القيمة الجدولية، وProb(F-statistic) = 0.000000 أقل من مستوى المعنوية المفترض (5%)، وبالتالي نرفض الفرض العدم (H_0) ونقبل الفرض البديل (H_1) الذي يؤكد أن النموذج ذو معنوية إحصائية، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في عملية التحليل الاقتصادي.

ولاختبار مدى تفسير المتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PGDP)، نستعمل $\overline{R}^2$ معامل التحديد المعدّل (Adjusted R-squared)، حيث بلغت (0.996686) وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر بنسبة (99.66%) تغيرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PGDP) في الجزائر والنسبة المتبقية تفسرها متغيرات أخرى لم تدرج في هذا النموذج.

الجدول رقم (2-15): اختبار معنوية النموذج ومعامل الارتباط

R-squared	0.997791	Mean dependent var	8.113815
Adjusted R-squared	0.996686	S.D. dependent var	0.144659
S.E. of regression	0.008328	Akaike info criterion	-6.470629
Sum squared resid	0.002219	Schwarz criterion	-5.814283
Log likelihood	175.5304	Hannan-Quinn criter.	-6.221612
F-statistic	903.2005	Durbin-Watson stat	1.748899
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews.12

6) نتائج تقدير النموذج والقراءة الاقتصادية:

بالنسبة لاختبار معنوية معلمات النموذج، ومن خلال مخرجات برنامج EViews.12، نلاحظ أنه عند مستوى المعنوية (5%) في الأجلين القصير والطويل تبين أنه:

- **في الأجل الطويل:** تتمثل معادلة التكامل المشترك في الأجل الطويل فيما يلي:

LNPGDP= 0.2049*LNEX + 0.2863*LNEM -0.7933*LNCO + 0.4840*LNG +0.1294*LNINV -0.0100*LNINF + 2.7557

من خلال مخرجات برنامج EViews.12 في المدى الطويل والممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-16): اختبار معنوية معلمات النموذج في الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNEX	0.204901	0.035360	5.794723	0.0000
LNEM	0.286256	0.053619	5.338692	0.0000
LNCO	-0.793313	0.365682	-2.169408	0.0376
LNG	0.483953	0.251616	1.923379	0.0634
LNINV	0.129387	0.046928	2.757110	0.0096
LNINF	-0.010006	0.005580	-1.793074	0.0824
C	2.755693	2.108388	1.307014	0.2005

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews.12

نلاحظ عند مستوى المعنوية (5%)، أن أغلب المتغيرات المستقلة اكتسبت احتمالية معنوية ذات دلالة إحصائية فصادرات السلع والخدمات (LNEX) ذات دلالة إحصائية باعتبار أن احتماليتها بلغت (Prob=0.0000)، وعليه فإنه في المدى البعيد تؤثر صادرات السلع والخدمات على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بشكل طردي، فارتفاع صادرات السلع والخدمات بنسبة 1% يرفع من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.20%،

كما أن واردات السلع والخدمات (LNEM) ذات دلالة إحصائية باعتبار أن احتماليتها بلغت (Prob=0.0000)، أي أنها تؤثر على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل طردي، فارتفاع الواردات بنسبة 1% يزيد من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.28%.

كما اكتسب كل من نفقات الاستهلاك النهائي للعائلات (LNCO) والاستثمار المحلي (إجمالي تكوين رأس المال) (LNINV) دلالة ومعنوية إحصائية عند مستوى المعنوية (5%) باعتبار أن احتماليتها بلغت على التوالي (Prob=0.0376) و(Prob=0.0096) ، فعلى المدى البعيد تؤثر نفقات الاستهلاك النهائي للعائلات على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل سلبي ذلك أن العلاقة عكسية، والزيادة بـ 1% في نفقات الاستهلاك النهائي للعائلات تؤدي إلى تقليص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.79%، أما الاستثمار المحلي فيؤثر بشكل إيجابي ذلك أن العلاقة طردية، فالزيادة في الاستثمار المحلي بـ 1% ترفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.129%.

أما احتمالية النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة (LNG) ومعدل التضخم (LNINF)، بلغت (Prob=0.0634) و (Prob=0.0824)على التوالي، مما يعني أنها ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (10%)، وعليه فإنه على المدى البعيد تؤثر النفقات النهائية للاستهلاك العام (LNG) على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل إيجابي، حيث تؤدي الزيادة بـ 1% في النفقات النهائية للاستهلاك العام (LNG) إلى الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.484%، فيما يؤثر معدل التضخم (LNINF) على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل سلبي، ذلك أن الزيادة في معدل التضخم بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.010%.

- **في الأجل القصير**: تتمثل معادلة التكامل المشترك في الأجل القصير فيما يلي:

$$D(LnPGDP) = -0.320721939109^{*}LnPGDP(-1) - 0.12938703^{*}LnINV(-1) + 0.48395318^{*}LnG(-1) - 0.79331318^{*}LnCO(-1) + 0.28625565^{*}LnEM(-1) + 0.20490052^{*}LnEX(-1) - 0.01000577^{*}LnINF + 2.75569263$$

ومن خلال مخرجات برنامج EViews.12 في المدى القصير والممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-17): اختبار معنوية معلمات النموذج في الأجل القصير

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPGDP(-1))	-0.326611	0.062132	-5.256682	0.0000
D(LNEX)	0.322489	0.018471	17.45946	0.0000
D(LNEX(-1))	0.129600	0.033998	3.811987	0.0006
D(LNEM)	-0.014500	0.015524	-0.934040	0.3573
D(LNEM(-1))	-0.032574	0.015439	-2.109763	0.0428
D(LNCO)	0.056518	0.041799	1.352117	0.1858
D(LNG)	0.017690	0.026059	0.678818	0.5021
D(LNINV)	0.070140	0.010677	6.569062	0.0000
D(LNINV(-1))	0.027895	0.011270	2.475161	0.0188
CointEq(-1)*	-0.320722	0.026434	-12.13310	0.0000

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات EViews.12

نلاحظ أن احتمالية المتغير المستقل صادرات السلع والخدمات (LNEX) دون إبطاء، بلغت (Prob=0.0000) وهي أصغر من مجال الخطأ المسموح به، مما يعني أنها ذات دلالة إحصائية وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في التحليل الاقتصادي كمتغير مفسر لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث توجد علاقة طردية في الأجل القصير بين صادرات السلع والخدمات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فارتفاع صادرات السلع والخدمات بـ 1%، يرفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.3224%، أما احتمالية واردات السلع والخدمات (LNEM) بإبطاء (1-) فبلغت (Prob=0.0428)، وهي أصغر من مجال الخطأ المسموح به، مما يعني أنها ذات دلالة إحصائية وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في التحليل الاقتصادي كمتغير مفسر لنصيب

الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث توجد علاقة عكسية في الأجل القصير بين واردات السلع والخدمات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن ارتفاع واردات السلع والخدمات بـ 1%، يقلص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.0325%.

الفرع الثالث: اختبار الفرضيات

بعد النتائج التي تم التوصل إليها من خلال معالجة إشكالية هذه الدراسة، سيتم فيما يلي اختبار فرضيات البحث التي وردت في المقدمة:

- تحقق الفرضية الأساسية والتي تخص تأثير الفائض في الميزان التجاري حيث توجد علاقة طردية بين كل من الصادرات والواردات والتنمية الاقتصادية في الجزائر.

أما الفرضيات الجزئية فهي كما يلي:

- تحقق الفرضية الجزئية الأولى فيما تعلق بالصادرات حيث كانت ذات علاقة طردية بالتنمية الاقتصادية في الأجلين الطويل والقصير، أما ما تعلق بالواردات فإن النتائج في الأجل الطويل جاءت موافقة لما تم افتراضه، أما في الأجل القصير فقد أشارت النتائج إلى عكس ما تم افتراضه وكانت ذات علاقة طردية بالتنمية الاقتصادية في الجزائر؛
- تم إثبات الفرضية الجزئية الثانية حيث أظهرت النتائج تأثير كل من الاستثمار المحلي، النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة، نفقات الاستهلاك النهائي للعائلات ومعدل التضخم على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يمكن استخلاص ما يلي:

بعد أن كانت التجارة الخارجية تحت سيطرة الدولة ورقابتها بعد الاستقلال وسنوات السبعينات والثمانينات من خلال استخدام الرقابة على الصرف ونظام الحصص والتعريفات الجمركية، ونظرا للأزمات التي شهدها الاقتصاد العالمي وضغوطات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبالتزامن مع الاستقرار السياسي في الجزائر لجأت الدولة إلى تبني تحرير التجارة، وذلك من خلال عدة مراسيم ونصوص تنظيمية للتجارة الخارجية، وإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية، وتبني جملة من البرامج التنموية سعيا إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

أشارت نتائج الدراسة القياسية إلى وجود علاقة طردية في الأجل الطويل بين صادرات وواردات السلع والخدمات من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة ثانية، أما في الأجل القصير فتوجد علاقة طردية بين صادرات السلع والخدمات والتنمية الاقتصادية وعلاقة عكسية بين واردات السلع والخدمات والتنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2020).

الخاتمة العامة:

الخاتمة:

تناولت الدراسة مدى تأثير الصادرات والواردات على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2020)، تم التوصل إلى الدور المهم الذي تقوم به التجارة الخارجية في ربط الدول والاستفادة من بعضها البعض ودفع عجلة التنمية الاقتصادية فيها وتطوير الأنشطة الاقتصادية ونقل تكنولوجيا حديثة ورفع مستوى المعرفة الفنية وكذا تحقيق النمو الاقتصادي وإحداث التوازن في ميزان المدفوعات، ونتيجة للظروف المحلية وضغوطات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قامت الحكومة الجزائرية ببعض الإصلاحات في قطاع التجارة الخارجية تمثلت في مراسيم ونصوص تنظيمية للتجارة الخارجية التي كان تحريرها التام مع بداية سنة 1994، وتم إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية، وتبني جملة من البرامج التنموية لحل المشاكل وسعيا إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص نتائج الدراسة في جزئين:

- نتائج الجانب النظري: ويمكن ايجازها في النقاط التالية:

- تعبر التجارة الخارجية عن تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات بين مختلف دول العالم؛
- تعد التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية لاقتصاد أي دولة فهي تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني من خلال التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل الدولي، كما تعمل على توفير السلع التي لا تستطيع الدولة إنتاجها وتأمين متطلبات التنمية الاقتصادية من رؤوس أموال ونقل للتكنولوجيا، كما أنها تزيد من القدرة الإنتاجية للدولة؛
- جاءت النظريات لتفسير وشرح أسباب قيام التجارة الخارجية بصورة متتالية ومتكاملة فالتجاريون نادوا بضرورة تقييد التجارة واعتبروا أن الثروة تقاس بما تملكه كل دولة من معادن نفيسة، أما الكلاسيك فرأوا بتحريرها وفسروا قيام التبادل التجاري باختلاف التكاليف المطلقة والنسبية، في حين أن النظريات النيوكلاسيكية أرجعت سبب التبادل التجاري وقيام التخصص الدولي إلى وفرة أو ندرة

الموارد الاقتصادية، أما النظريات الحديثة فقد جاءت بتفسيرات مختلفة بالنظر لعدم تجانس الدول واختلاف الأذواق والتطور التكنولوجي؛

- تعمل الصادرات على إصلاح العجز في الميزان التجاري وجذب الاستثمارات وخلق فرص عمل وزيادة حصيلة الصرف الأجنبي؛
- تساهم واردات السلع الوسيطية والرأسمالية في تنفيذ برامج الاستثمار المقررة في خطط التنمية؛
- يقتصر النمو الاقتصادي على الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، أما التنمية فإنها إلى جانب ذلك تهتم بحدوث تغيرات هيكلية واقتصادية واجتماعية أي أنها أشمل، والنمو الاقتصادي هو عنصر هام وأساسي ومكون رئيسي من مكوناتها.
- هشاشة الاقتصاد الوطني بسبب ارتباطه بالمحروقات كمصدر رئيسي، وهو ما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية.

- نتائج الجانب التطبيقي: والتي يمكن سردها في النقاط التالية:

- وجود علاقة طردية في المدى البعيد بين صادرات السلع والخدمات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، حيث أن ارتفاع صادرات السلع والخدمات بنسبة 1% يرفع من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.20%؛
- وجود علاقة طردية بين واردات السلع والخدمات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، فارتفاع الواردات بنسبة 1% يزيد من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.28%؛
- وجود علاقة طردية بين الاستثمار المحلي (إجمالي تكوين رأس المال) ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، إذ أن الزيادة في الاستثمار المحلي بـ 1% ترفع من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.129%؛
- وجود علاقة طردية بين النفقات النهائية للاستهلاك العام ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، حيث تؤدي الزيادة بـ 1% في النفقات النهائية للاستهلاك العام إلى الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.484%؛

- وجود علاقة عكسية بين نفقات الاستهلاك النهائي للعائلات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، حيث أن الزيادة بنسبة 1% في نفقات الاستهلاك النهائي للعائلات تؤدي إلى تقليص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.79%؛
- وجود علاقة عكسية في الأجل الطويل بين التضخم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ذلك أن الزيادة في معدل التضخم بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.010%؛
- وإجمالا توجد علاقة طردية بين كل المتغيرات والتنمية الاقتصادية باستثناء الاستهلاك والتضخم تؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية، وإذا ركزنا على الصادرات والواردات، فإن الصادرات تؤدي إلى ارتفاع إيرادات المؤسسات المصدرة من جهة، وارتفاع دخل مالكيها وقد يزيد أيضا من دخل عمالها ما يساهم في تحسين مستواهم المعيشي والذي سيؤثر على مستواهم التعليمي لعائلاتهم في الأجل الطويل، كما أن التصدير يتطلب معدات وآلات تكنولوجية متطورة لمنافسة المنتوجات العالمية في الأسواق الدولية، والتي بدورها تحتاج ليد عاملة مؤهلة، ما يدفع بهذه المؤسسات إلى تكوين عمالها لتسيير هذه الآلات، وهذا يرفع من مستواهم المعرفي والتكويني ومن دخلهم أيضا، بالإضافة إلى دخول العملة الصعبة للبلد ما يساهم في تمويل الواردات من السلع والخدمات وبالخصوص السلع الرأسمالية والمعدات والآلات التي تساهم في تطوير الانتاج المحلي والذي يساهم بدوره في زيادة الانتاج المحلي، وتشير بعض الدراسات أن البلدان ذات التوجه التصديري حققت معدلات نمو أعلى من الدول التي ينخفض لديها التنوع التصديري، وهذا من شأنه أن يرفه من معدلات التنمية الاقتصادية للدولة المعنية.
- وتشير العديد من الدراسات أيضا إلى أن الواردات قناة مهمة للدول النامية لتدفق المعرفة والتكنولوجيا إلى الاقتصاد المحلي، كما أن إنتاجية العمال ترتفع باكتساب الخبرة والمعرفة حول هذه التكنولوجيات، كما أن الواردات تعتبر أيضا مصدرا مهما لبناء قاعدة إنتاجية للتصدير من خلال تمويل الاقتصاد الوطني بالآلات والمعدات من السلع الوسيطية لإنتاج سلع للتصدير، حيث أن الاستيراد يعمل على تحسين المنتوج الوطني والذي يجد نفسه في مواجهة ومنافسة مع منتوجات عالية الجودة وبأقل الأسعار، مقارنة بالدول التي تعتمد الحماية الاقتصادية فإن منتوجاتها لا تتطور لأنه لا يوجد منافسة كبيرة لسلعها وتسودها احتكارات القلة.

أما في الأجل القصير فتوجد علاقة طردية بين صادرات السلع والخدمات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فارتفاع صادرات السلع والخدمات بـ 1%، يرفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.3224%، كما توجد علاقة عكسية في الأجل القصير بين واردات السلع والخدمات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن ارتفاع واردات السلع والخدمات بـ 1%، يقلص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.0325%.

توصيات الدراسة:

بناء على النتائج المتوصل إليها في الدراسة يمكن تقديم مجموعة توصيات ومقترحات من أجل رفع مساهمة كل من الصادرات والواردات في التنمية الاقتصادية في الجزائر، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ضرورة تشجيع الصادرات خارج قطاع النفط للنأي بالاقتصاد الجزائري بعيدا عن التقلبات في أسعار البترول العالمية، وتوجيه الموارد الاقتصادية لإقامة الصناعات الإنتاجية القادرة على الدخول إلى الأسواق الدولية، والتوجه إلى الصناعات القائمة على التكنولوجيا، والاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مراجعة القوانين الخاصة بتقييد وكبح الواردات، خاصة ما تعلق بالواردات الوسيطية الرأسمالية؛
- تنمية الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية لتقليص الاعتماد على الخارج في توفير الغذاء؛
- العمل على تفعيل التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وزيادة معدلات التبادل التجاري معها؛
- تفعيل التعاون الاقتصادي مع الدول الافريقية بالنظر للموقع الجغرافي الذي تحتله الجزائر، وكذا تفعيل التعاون جنوب–جنوب ومع الدول النامية عموما؛
- إقامة مناطق حرة للتجارة؛
- توفير قاعدة بيانات حقيقية شاملة متاحة على مواقع الانترنيت تحتوي على كل المعلومات المتعلقة بالتجارة الخارجية؛

آفاق الدراسة:

- أثر الواردات بتصنيفاتها الثلاثة على التنمية الاقتصادية في الجزائر؛
- أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر؛

قائمة المراجع والمصادر:

قائمة المراجع والمصادر:

أولا: مراجع باللغة العربية.

أ) **الكتب:**

1) ايمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2007، ص 373.

2) كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، بيروت، 1988.

3) جمال جويدان الجمل، **التجارة الخارجية**، مركز الكتاب الأكاديمي، ط 1، عمان، الأردن، 2013.

4) حسن أحمد توفيق، **التجارة الخارجية (دراسة تطبيقية)**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988.

5) خالد أحمد علي محمود، **التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط 1، 2019.

6) خالد محمد علي محمود، **التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة وآثارها في الفكر الاقتصادي العالمي**، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2019.

7) خبابة عبد الله، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2014.

8) السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.

9) عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.

10) عبد اللطيف مصيطفى، عبد الرحمن بن سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية، ط1، بيروت، 2014.

11) عطا الله علي الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

12) عقبة عبد اللاوي بن أحمد، **تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي**، مطبعة الرمال، الوادي، الجزائر، 2020.

13) عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2005.

14) محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مكتبة الدار الجامعية ط1، 2008.

15) محمد عبد الحميد شهاب، **التحليل الاقتصادي الكلي**، المكتبة العربية، 2018.

16) محمود علي الشرقاوي، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2016.

17) محمود يونس وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، جامعة الإسكندرية، 2000.

ب) البحوث الجامعية:

1) أويابة صالح، **آثار سياسة سعر الصرف على مستوى التضخم –دراسة حالة دول المغرب العربي– (1970–2018)**، مذكرة دكتوراه، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، 2018-2019.

2) برايس خليفة، **دراسة تحليلية وقياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1970–2010**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.

3) بهلول مقران، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970–2005**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2011.

4) خالد محمد علي المصري، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2015.

5) دحو سليمان، **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات – دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر–**، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.

6) وليد عابي، **حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة –دراسة حالة الجزائر**، مذكرة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2019/2018.

ت) المقالات:

1) أمحمد بن البار، **قياس العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2019**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد 2، 2021.

2) أمحمد بن البار، فرحات عباس، **قياس العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986 –2016**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 21، جانفي 2019.

3) بن سعيد لخضر، مداني بن شهرة، **متطلبات التنمية الاقتصادية وضرورة اقتصاد المعرفة**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 9، ديسمبر 2014.

4) تومي صالح وعيسى شقبقب، **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970_2002)**، مجلة الباحث، العدد 4، 2006.

5) تيفالي بن يوني، ناصر بوبقرة، **التجارة الخارجية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في ظل إتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية**، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 10، العدد 01، 2021.

6) حياة عبد الله بخيت الامام، **التنمية الاجتماعية والاقتصادية من منظور اسلامي**، مجلة العلوم الاسلامية الدولية، المجلد 5، العدد 3، سبتمبر 2021.

7) عبد الكريم بعداش، **دراسة في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1999–2009**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 8.

8) عتو الشارف، حدو محمد، **تحليل أثر سياسة الانعاش الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال الفترة 2000–2014**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 3، العدد 2، 2016، ص 193.

9) فرحات عباس، سعود وسيلة، **عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001–2014**، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 01، جوان 2018.

10) قندوز فاطمة الزهراء، **إشكالية النمو السكاني وأثرها على التنمية الاقتصادية**، مجلة الإبداع، المجلد 9، العدد 1، 2019.

11) كريمة حبيب، عادل زقرير، **اشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2020**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 05، 2018.

12) مديحة بن زكري بن علو، **دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري (التجارة الخارجية من التقييد إلى التحرير)**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 3، 2019.

13) مشوك لامية، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على التشغيل والبطالة 2001–2004**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 10، جوان 2018.

14) نوري منير، بونوة سمية، **النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018.

15) هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001–2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 5، يناير 2020.

16) وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، العدد 1/ 2002.

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية:

1) Mackinnon J.G., (1996), "**Numerical distribution functions for unit root and cointegration tests**", Journal of Applied Econometrics, 11(6), pp.601–618.

2) Nelson, C., & Plosser, C. (1982). **Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications**, Journal of Money Economics, pp. 139-162. & Peter, P. (1986, December), **Understanding Spurious Regressions in Economics,** Journal of Econometrics, pp. 311-340.

قائمة الملاحق:

قائمة الملاحق:

الملحق رقم (1): سلاسل زمنية خاصة بالمتغيرات المستخدمة في الدراسة خلال الفترة 1970-2020

السنوات	INV	PGDP	EM	EX	INF	Co	G
1970	15598105025	2368,57316	9593938795	20313260057	6,599999999	1366408710446	395416484616
1971	15598105025	2042,66207	8863435725	15045455417	2,626641651	1464451867440	440463931113
1972	15598105025	2532,39117	10324440843	20843828932	3,65630713	1705873245525	500527172030
1973	15598105025	2558,02854	12954251614	21980765278	6,172839506	1737310584693	515543016302
1974	15598105025	2674,96874	17483369111	20654340029	4,699612403	2198264149435	675711738934
1975	16925604524	2732,32263	20356681247	20768033378	8,230316653	2483344591930	795838270619
1976	16355164740	2878,60818	19431377931	21488092641	9,430735402	2662949177682	835880461565
1977	22628015505	2944,31924	23522193772	21374399328	11,98928332	2892677528387	855901466035
1978	27248850814	3123,37459	25372802447	22662926782	17,52392345	2918238207660	885933154579
1979	22105662677	3258,72915	23229993381	24292535723	11,34860051	3352982755920	1151212609791
1980	26679116580	3186,43514	24009196500	21147012665	9,517824498	3573691985121	1121180921247
1981	29914295137	3182,25783	27922694152	21210453475	14,65484264	3870308471516	1198542426514
1982	29380693793	3281,85877	27448009114	23373919090	6,54250963	3982547333534	1265660745995
1983	30605777728	3352,69759	29149786731	24823103051	5,96716393	4225482658814	1332740768369
1984	31347471366	3432,80422	29878530409	26238020058	8,116397955	4453658926319	1411372517015
1985	33379030710	3453,81941	31581606615	26920207937	10,48228704	4658526998969	1411372517015
1986	27314747290	3366,93675	24633654118	26839448140	12,37160917	4565356580782	1337981167744
1987	18876560520	3248,87911	17563793830	28449813302	7,441260913	4309696617083	1267068109655
1988	20383332595	3128,33555	18160963169	28563612159	5,911544964	4098521453188	1351961730787
1989	21931484726	3179,7713	21212006373	30848701748	9,304361258	4332137300841	1239748884521
1990	19620924010	3123,99568	19133229105	31897557677	16,65253439	4232498063344	1258345140640
1991	16152772981	3011,49802	15708380832	31610482129	25,88638693	4101290457900	1377887913600
1992	13691728559	2994,48942	16430966665	32843288308	31,66966191	4351469378700	1506031497000
1993	12291943650	2867,19408	15330091551	32219268085	20,54032612	4268791366300	1500007328500
1994	13796383291	2783,15327	16265227043	31123812214	29,04765612	4302941690100	1560007683300
1995	13156449678	2834,2634	16590532511	33084611492	29,77962649	4419121214100	1623967872200
1996	10652662233	2899,19136	14383990816	35565957973	18,67907586	4401444713700	1688926669900
1997	8674689074	2884,1184	14729207018	37806614622	5,733522754	4366233184800	1722705222500
1998	12990789774	2986,05377	15804439485	38449324514	4,950161638	4471022730500	1774386342500
1999	11533030023	3038,27099	16072482792	40758235332	2,645511134	4596172438500	1818732862200
2000	12120028652	3111,1742	17289299344	43351695906	0,339163189	4664808608100	1820710482000
2001	17475781503	3162,8095	19167138543	42284898117	4,225988349	4853318008700	1874568369500
2002	22813394818	3297,61072	23473027340	43995144277	1,418301923	5158229540400	2056640322100
2003	24851050271	3490,22103	24646211025	47705524197	4,268953958	5365211206200	2125629493900
2004	29217767026	3592,64302	27671753841	49169197705	3,961800303	5586341690100	2141287331300
2005	33697991041	3752,09378	29419021108	51990999077	1,382446567	5700184280100	2100455460900
2006	35312156752	3760,15298	28979467437	50617907670	2,311499185	5946527662700	2231246237400
2007	42669470024	3828,14605	32434293241	50091251601	3,678995747	6181246842200	2269334942100
2008	48342831556	3856,40521	37479515090	48658892728	4,858590628	6722960386500	2543696821100
2009	59386738231	3851,21133	42355895604	43775514313	5,737060361	7192765642100	2759274127800
2010	63525508759	3918,48393	44210310807	43401072841	3,911061955	7600267889500	2919149167400
2011	61639180982	3956,89331	41819144280	42092824271	4,524211505	8164455263400	3203766211200
2012	73000995403	4012,35896	47644761681	40501187565	8,891450911	8504463800000	3293471700000
2013	79198241018	4042,92107	52313948326	38192619874	3,25423911	8793615569200	3319819473600
2014	82236676681	4112,07342	56708319985	38269005114	2,916926921	9075011267400	3356337487800
2015	84285420602	4177,88689	60621194064	38460350139	4,784447007	9401711673000	3460383949900
2016	85574685011	4224,03458	58923800631	41152574649	6,397694803	9646156176500	3505368941300
2017	89347823673	4192,33503	54740210786	38642267595	5,59111591	9858371612400	3603519271600
2018	91131491104	4158,32542	52769563197	37212503695	4,269990205	10124547646000	3686400214900
2019	92900699818	4111,30619	49128463337	34942540969	1,951768211	10327038598900	3756441819000
2020	80475979861	3815,25011	39450152828	31054177644	2,415130941	9996652000000	3806169000000

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي. www.worldbank.org

قائمة الملاحق:

الملحق رقم (2): تطور الميزان التجاري والتركيبة السلعية للصادرات والواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة (1970-1989):

	1970		1973		1977		1980		1985		1986		1989	
	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
المواد الغذائية	957	680	872	1218	526	3544	431	7782	281	9728	123	7261	264	19965
التدوين	427	2422	277	3325	405	9170	476	13680	863	18517	761	16798	1711	25197
الطاقة	3456	112	6206	118	23445	335	51715	854	63299	712	34003	619	68927	707
سلع التجهيز	25	1813	42	2377	2	9442	5	11324	17	12492	16	10970	510	15786
معدات نقل ولواحقها	72	691	36	1155	17	4434	1	4176	92	5250	6	4842	371	4075
السلع	42	484	41	678	15	1601	20	2697	12	2714	26	2854	154	4191
سلع أخرى	1	3	5	5	-	4	-	6	-	78	-	50	-	151
المجموع	4981	6205	7479	8876	24410	29475	52648	40519	64564	49491	34935	43394	71937	70072
الميزان التجاري	1224-		1397-		5065-		12129		15073		8459-		1865	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على Rétrospective statistique 1970-2009

الملحق رقم (3): تطور الميزان التجاري والتركيبة السلعية للصادرات والواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة (1990-2000):

	1990		1993		1994		1996		1998		2000	
	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
المواد الغذائية	450	16907	2265	47555	1159	93515	9260	138928	2002.2	145413	2651.5	167013
التدوين الصناعي	2216	26867	8077	98353	10791	165203	44226	157639	18373	163415	38281.7	201890
الطاقة	118600	840	228120	2679	311362	1762	682139	5533	566616	6869.4	1611974	9427.5
سلع التجهيز	547	26415	356	40445	434	49552	2371	108154	883.3	127981	2983	163997
معدات نقل ولواحقها	107	11707	38	12156	72	24224	222	55012	235.6	61766	1160.1	90503
السلع الاستهلاكية	187	3980	695	3535	520	4881	2593	32227	765.5	46909	165.7	57501
سلع أخرى	172	302	1	310	-	1005	-	833	-	4.9	-	95.5
المجموع	122279	87018	239552	205035	324338	340142	740811	498326	588876	552359	1657216	690426
الميزان التجاري	35261		34517		119303-		242485		36517		966789.9	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على Rétrospective statistique 1970-2009

قائمة الملاحق:

الملحق رقم (4): تطور الميزان التجاري والتركيبة السلعية للصادرات والواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة (2001-2004):

	2001		2002		2003		2004	
	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
المواد الغذائية	2651.5	167013	3332.5	204481	3559.2	203072	5294.6	245330
التدوين الصناعي	38281.7	201890	48984.9	269614	44030.2	321281	41111.2	376591
الطاقة والمحروقات	1611974	9427.5	1441872	10889	1850068	7408.1	2286309	10891.9
سلع التجهيز	2983	163997	3445.2	247390	1247.2	294532	1210.5	373431
معدات نقل ولواحقها	1160.1	90503	1812.8	113529	923.4	124662	2739.9	185492
السلع الاستهلاكية	165.7	57501	1744.9	83849	2225.9	96486.6	782.4	122664
سلع أخرى	-	95.5	-	287.6	-	-	-	-
المجموع	1675216	690425	1501192	957040	1902054	1047441	2337448	1314400
الميزان التجاري	9847906		544152.1		854612.1		1023048	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على Rétrospective statistique 1970-2009

الملحق رقم (5): تطور الميزان التجاري والتركيبة السلعية للصادرات والواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة (2005-2009):

	2005		2006		2007		2008		2009	
	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
المواد الغذائية	5027.7	243101	6168	251311	6413.2	314009	7457.9	464488	8464.8	391288
التدوين الصناعي	57840.5	424524	72747.3	538536	82220.2	685381	78125.4	940764	64788.5	1045014
الطاقة والمحروقات	3355000	12336.4	3895736	13321.9	4121790	13171.3	4970025	16154.5	3270228	13656.2
سلع التجهيز	1774.5	400059	1248.3	397667	761.4	427577	1575.8	538753	1582.5	706197
معدات نقل ولواحقها	1390.3	273901	2261.8	219425	1894.2	315413	1889.2	413539	1547.6	483912
السلع الاستهلاكية	515.2	139723	839.3	138280	1083.7	161278	35946.4	198336	1025.1	214738
سلع أخرى	-	0	-	0	-	0	-	0	-	-
المجموع	3421548	1493645	3979001	1558541	4214163	1916829	5095020	2572033	3347636	2854805
الميزان التجاري	1927903.5		2420460.1		22997334		2522986.3		492830.7	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على Rétrospective statistique 1970-2009